هندسة الذاكرة الاجتماعية لمجتمعات ما بعد الصراع: دراسة حالتي العراق ولبنان

Engineering Social Memory of Post-conflict societies: Case Study of Iraq and Lebanon

أ.م. د. وليد سالم محمد*

الملخص

على الرغم من أن المجتمعين العراقي واللبناني شهدا في فترات معينة (العراق بعد عام 2003 ولبنان للفترة الممتدة 1975-1990) صراعاً مجتمعياً هوياتياً دينياً مذهبياً قومياً، استغلت ووظِفت فيه الذاكرة الاجتماعية توظيفاً سلبياً زادت معه حدة الصراع وعمق الشرخ المجتمعي، إلا أن عينة الدراسة في كِلا المجتمعين كشفت عن رغبة عميقة واستعداد كبير لنبذ الذاكرة المؤججة للصراع. لاسيما وأن عينة الدراسة كشفت أن الماضي رغم أهميته لا يتم استذكاره بوصفه ماضياً ولكن يتم استذكاره للاستفادة من دروسه وعدم تكرارها مستقبلاً، لذلك هناك رغبة لدى العينتان في تذكر الماضي السعيد دون الماضي المؤلم. وانتهت الدراسة إلى الكشف عن إمكانية تفكيك وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية بما يؤسس لقيام مجتمع موحد مندمج يتجاوز الماضي السلبي المؤجج للصراع، ويركز على مستقبل مؤطر بعلاقه إيجابية ضمن إطار المواطنة.

الكلمات المفتاحية: الذاكرة، الذاكرة الجمعية، الهوية، الماضي، احياء الذكرى، الذاكرة الوطنية

Abstract

Although the Iraqi and Lebanese societies have witnessed at certain periods, (Iraq after 2003 and Lebanon for the period 1975-1990), societal, identity, religious, doctrinal and national conflict, in which social memory was exploited and employed negatively, increasing conflict intensity and the depth of societal rift, however, the study sample in both societies revealed a deep desire and a great willingness to renounce the memory that fuels conflict, particularly it revealed that the past, despite its importance, yet it is not recalled as a past but for the sake of taking advantage of its lessons, in order

*كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل dr_waleedsalim@uomosul.edu.iq

not to repeat them in the future. So, there is a desire to remember the happy past away from the painful one. In conclusion, the study has revealed the possibility of dismantling and re-constructing social memory, in a way that establishes an integrated unified society that transcends the negative conflict-fuelling past and focuses on a future that is framed by a positive relationship within the framework of citizenship.

Keywords: memory, collective memory, identity, past, remembrance, national memory

المقدمة

يرتبط مفهوم الذاكرة بالوعي إذ إن الذاكرة ترتبط بالماضي وما يستوجبه الماضي من استحضار الرؤية التاريخية ومن ثم صياغة التصورات والتخيلات لذاك الماضي في الزمن الحاضر، وغالباً ما تؤدي هذه العملية في المجتمعات التي انقسمت على نفسها عامودياً وأفقياً إلى صراع مجتمعي وهو ما حدث في كل من العراق بعد عام 2003؛ ولبنان للمدة 1975-1990 ، لذا فإن حالة التخلص من آثار الذاكرة المؤججة للصراع تستدعي تفكيك وإعادة تركيب ذاكرة المجتمع بما يؤسس لقيام مجتمع موحد مندمج يتجاوز الماضي السلبي المؤجج للصراع ويركز على مستقبل مؤطر بعلاقه إيجابية ضمن إطار المواطنة وما يستلزمه من شراكة اجتماعية وطنية في المساحة الجغرافية لحدود الوطن بما يعزز قيم الوطن الواحد والمصير المشترك.

وتحاول الدراسة الكشف عن مدى قدرة كل مجتمع من المجتمعين العراقي واللبناني على تجاوز الذاكرة المؤججة للصراع ؛ ومدى أمكانية تأسيس ذاكرة وطنية ترسخ الأمن والسلم المجتمعي، عبر الإجابة عن تساؤلات تضمنتها استمارة استبانة لمعاينة(عينة) عشوائية-طبقية غير متجانسة من حيث الدين والمذهب والقومية والبلد، اشتملت على 105 سؤال(الملحق رقم 1) توزعت على خمسة محاور هي: الماضي، تخليد الذكرى، الهوية والحقيقة، توظيف الذاكرة ، الذاكرة الوطنية.

ومما يقتضي التنويه أننا ولأسباب فنية تتعلق بشروط وسياقات النشر الأكاديمي لم نتمكن من إدراج وتحليل جميع الأسئلة التي وردت بنموذج الاستبانة؛ لذا تم التركيز على أهم الأسلة التي تعطي للموضوع أهميته دون الاخلال بالحقيقة، فتم تثبيت بعض الإجابات بشكل جداول وبعضها الآخر جاء بشكل سردي

للأرقام حسب طبيعة مقتضيات الموضوع، ولا يفوتني أن أقدم الشكر والامتنان للزملاء الاكاديميين الذين قدموا المساعدة في تحقيق الاستبانة وتحقيق صدقيتها في العراق ولبنان.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من أن ذاكرة المجتمعين العراقي واللبناني تحمل أُطراً اجتماعية – تاريخية وظِفت سياسياً بشكل سلبي، وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تنظيم التعاطي مع تلك الأطر بما يسهم في تجاوز حالة التصارع والانقسام إلى حال توطيد السلام الذي تحقق بعد الصراع. وتأتي الدراسة لتبين الذاكرة الاجتماعية للمجتمعين العراقي واللبناني وأثر هذه الذاكرة في العلاقة مع الآخر والموقف منه، وإمكانية بناء ذاكرة وطنية تسهم في ترسيخ السلم المجتمعي داخل كِلا المجتمعين.

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى المقارنة بين الذاكرة الاجتماعية العراقية والذاكرة الاجتماعية اللبنانية، خصوصاً أن المجتمعين عاشا حالة صراع مجتمعي هوياتي وشهدا انقسامات عمودية وأفقية سياسياً واجتماعياً، كما تهدف الكشف عن مدى توافر إمكانية تفكيك الذاكرة الاجتماعية المؤججة للصراع وإعادة تركيب ذاكرة المجتمع بما يؤسس لذاكرة وطنية ترسخ السلام والأمن الاجتماعي في كِلا المجتمعين.

إشكالية البحث: على الرغم من أن تجاوز حالة الصراع والانقسام فيما يتعلق بالذاكرة الاجتماعية يتطلب تفكيك الذاكرة المؤججة للصراع في المجتمعين العراقي واللبناني وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية على أسس وطنية بما يؤسس لحالة سلام دائم، إلا أن أدوات الدولة الرسمية مازالت تعمل على توظيف ذاكرة المجتمع بما يعزز حالة الانقسام، وهو ما يشهده واقع المجتمعين محل الدراسة من سعة الهوة بين المجتمع ونخبته السياسية من ناحية؛ والصراع السياسي بين الفرقاء السياسيين للحفاظ على مصالحهم السياسية من ناحية ثانية. إذ إن الخطاب السياسي ما زال يركز على الانقسامات العمودية عبر محاصصة طائفية لمؤسسات الدولة الرسمية وهو ما يكرس بشكل او أخر الذاكرة الموجة للصراع.

فرضية البحث: تكمن فرضية الدراسة في أن ذاكرة المجتمعين العراقي واللبناني فيها مَواطن لتأجيج الصراع، وبالتحديد ما يتعلق بالماضي التاريخي المرتبط بالأسس الدينية التي قادت إلى انقسام المجتمع على أسس هوياتية نتيجة لدوافع مصلحية حزبية سياسية، لذا فإنه لتأسيس سلام دائم بين هويات المجتمع يستوجب الأمر تفكيك الذاكرة المؤججة للصراع بكل ما تتضمنه من أُطر اجتماعية هوياتية تاريخية؛ وإعادة تركيب تلك الذاكرة وفقا لعملية تنشئة اجتماعية سياسية تركز على قيم المواطنة والشراكة في الوطن والقيم الإنسانية؛ ونبذ التطرف والعنف وخطاب الكراهية، عبر إعادة صياغة مناهج التربية والتعليم، وعبر تغيير نمط الثقافة السياسية للمجتمع، وعبر اصلاح منظومة العمل السياسي بما يحقق مجتمعاً متماسكاً ومؤسسات وطنية تعمل بشكل متواصل على توليد الثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة.

منهجية البحث: للوقوف على نتائج دقيقة لعينة الدراسة للمجتمعين العراقي واللبناني ولمعرفة أثر الذاكرة الاجتماعية في كِلا المجتمعين؛ ولاسيما أنهما خضعا لمدخلات الصراع المجتمعي نفسها، تم اعتماد المنهج الاحصائي ومنهج التحليل المقارن.

حدود البحث: الحدود المكانية: اشتملت دراسة المجتمعين العراقي واللبناني.

الحدود الزمانية: اشتملت دراسة المجتمع العراقي للمدة 2003-2021 والمجتمع اللبناني للمدة 1975-2021

تقسيمات البحث: وللوقوف على ما جاء في إشكالية الدراسة وفرضيتها تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور وكما يأتي:

اولاً: الاطار النظري وتحديد مفاهيم الدراسة

1 : هندسة الذاكرة

يرتبط مفهوم الهندسة بالتصميم والبناء بما يقتضيه من تفكيك وإعادة تركيب الهياكل والبنى لتتلاءم مع التصميم والهدف وهذا هو التطبيق المعرفي لعلم الهندسة الذي يتمحور بأنه ""مهارة الاستخدام التطبيقي للعلوم النظرية والخبرات العملية""[1]، وبهذا فإن الهندسة وإن ارتبطت بعملية تشييد المباني والعمارات إلا أنها لم تتوقف عند حدود البناء المادي؛ بل تجاوزته إلى بناء الدول والسياسات والمجتمعات بما في ذلك الفكر والإنسان، ولما كانت بعض المجتمعات تنقسم على نفسها أحيانا على أسس هوياتية دينية أو قومية أو ايديولوجية أو مذهبية أو طائفية وغيرها؛ فإن ترسيخ السلام فيها يحتاج تفكيك البنى المسببة للانقسام والصراع وإعادة تركيب وبناء بنى جديدة معززة للتعاون والسلام.

ولما كان الانقسام والصراع في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات وما يستلزمه من حشد المناصرين والأتباع يقتضي استدعاء الذاكرة الهوياتية -الذاكرة الجمعية- ؛ فإن وأد الانقسام يقتضي تفكيك وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية بكل ما يعزز قيم التسامح والتعاون والسلام بدلا من قيم التنازع والتخاصم والانقسام. ومن ثم فإن اصطلاح هندسة الذاكرة يعني تفكيك وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية لهذه المجتمعات بما يتفق وتفكيك الذاكرة الصراعية الانقسامية ومغادرة أو نسيان مواطن الخصومة

[1] علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية: صناعة الانسان والمواطن، (الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017)، ص84.

والتنازع والشقاق، وإعادة بناء ذاكرة وطنية ذات بنى معاصرة متعاونة ومندمجة تحترم خصوصيات الجميع دون استثناء وتقوي بينهم ذاكرة التسامح والتصالح والتعاون والتعايش والسلام.

2: مفهوم الذاكرة الاجتماعية

يكتنف مفهوم الذاكرة الكثير من اللبس والغموض فهو على الرغم من أنه فيزيولوجياً يوحي بقدرة الدماغ البشري على استرجاع المعلومات، إلا أنه واقعياً خضعت تلك القدرات لتوظيفات شتى حمل معها المفهوم حمولات الميثولوجيا الدينية تارة وحمولات المعرفة الميتافزيقية تارة أخرى[1]، خاصةً وأن المفهوم تجاذبته أبعاد مختلفة يتداخل فيها القديم والحديث؛ الديني والزمني؛ السياسي والاجتماعي؛ النفسي والثقافي؛ الفردي والجماعي؛ وغيرها من الأبعاد التي جعلت المفهوم عرضة للأدلجة والتسيس مما زاد في لبسه وغموضه.

ونظراً لكون موضوع الذاكرة بصفة عامة يتعلق بفعل التَذكُّر واستدعاء الماضي في دائرة الحاضر، إذ إنَّ الماضي هنا يتداخل مع قراءات معينة للتاريخ. ومن ثم وجود وشائج قوية بين الذاكرة والتاريخ بالشكل الذي دفع بعض الباحثين للتشديد على فكرة أن الذاكرة هي مادة التاريخ الأساسية[2]. وإذا كان التاريخ يُحيلنا إلى أحداث وقعت فيما مضى ويحيلنا إلى نوع من المعرفة تكونت عن تلك الأحداث، فإن الذاكرة تُحيلنا إلى الآليات الخاصة بتمثل ذاك الماضي وتخيله ومن ثم استدعائه؛ كما تُحيلنا إلى المسارات الخاصة بتبلور هذا التمثل اجتماعيا وسياسيا وثقافيا في زمن الحاضر .[3]

ولما كانت الأحداث تحدث في مجتمع بشري وتتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للمجتمع فإن الذاكرة والحال هذه ذات أُطر اجتماعية متعددة. إذ إن الوقائع والأحداث الخاصة بهذا المجتمع شكلت إطاراً للماضي بمرجعية اجتماعية لا تتعلق بفرد بعينه أو بجماعة اجتماعية بعينها وإنما بعموم المجتمع بما فيه من قيم وعادات وتقاليد وثقافة، لأن أي حدث يحدث في المجتمع يلقي بظلاله على الجوانب الأخرى للمجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما يلقي بظلاله على حياة ومسارات عموم المجتمع. ومن هذا الفهم انطلق بعض الباحثين في تصوراتهم للذاكرة الاجتماعية حين أكدوا أن الذاكرة تعتمد على البيئة الاجتماعية.[4]

---

[1] ياسين اليحياوي، الذاكرة الجمعية موضوعا للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليات، مجلة أسطور، العدد 7، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار 2018)، ص111

[2] موريس هالبواش، الذاكرة الجمعيّة، ترجمة: نسرين الزهر، (دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016) ، ص10.

[3] ياسين اليحياوي، مصدر سابق، ص111.

[4] Maurice halbwach, the social frameworks of memory, in: Donald N. Levinea and Morris Janowitz (edit), The Heritage of Sociology,)Chicago, Chicago press, 1992), p.37.

واستنادا لذلك فإن الذاكرة تقوم بعملية استحضار الماضي حين توضع الذكريات في سياق البيئة التي نشأت فيها سواء أكانت عائلة أم حزب أم جماعة وغيرها[1] ، بمعنى أن التركيز يكون على الإطار الاجتماعي الذي يتفاعل فيه الأفراد ويقومون بكل تفاعلاتهم الاجتماعية؛ ومن ثم فإن المجتمع هو الميدان الذي يكتسب فيه الفرد ذكرياته وفيه يسترجعها. وهذا يعني ضرورة التمييز بين نظامين؛ الأول يتعلق بالأفراد يدركه كل افراد المجتمع وهو يتعلق بحياتهم والأحداث التي يعيشونها والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بينهم بما فيها من معطيات وجدانية ونفسية، والثاني يتعلق بالمجتمع فهو نظام اجتماعي يشتمل على كل ما يدين ويعتقد به ويمارسه المجتمع من أعراف وقيم وتقاليد ومعتقدات ولغة وطقوس اجتماعية وتصورات وتمثلات جمعية[2]. وبهذا فإن فعل التذكر على الرغم مما يكتنفه من فعل بيولوجي إلا أن تحقيقه غير ممكن إلا في ظل إطار اجتماعي يحتويه[3]، فالبيئة الاجتماعية أو الوسط المكاني له تأثير على الأفكار والعادات والقيم وطرق التفكير والعيش ومن ثم سيكون هذا الوسط الاجتماعي جزءاً من الشخصية الاجتماعية للأفراد[4]. ووفقاً لما تقدم فإن الذاكرة الاجتماعية لا تتوقف عند حدود الذاكرة الفردية بقدر ما هي عملية تضمين الذاكرة الفردية في إطار تفاعلها الاجتماعي، إذ إن الذاكرات الفردية لا يمكن لها أن تكون فعالة الا في وسطها ومحيطها الاجتماعي؛ ومن ثم فإن الذاكرة تنشط في سياق التذكر عندما تستند إلى الذاكرات الأخرى وهي بذلك تخلق فضاءً مشتركاً بين الذاكرات الفردية ضمن المحيط الاجتماعي سواء أكان العائلة أم الجماعة أم الأصدقاء أم المدينة وغيرها، أي إن المحيط الاجتماعي يؤثر في عملية التذكر [5] بوصفه المخزون المعرفي والتراكم الذاكراتي للمجتمع [6]، الذي ستستخدمه الذاكرة لإعادة بناء الماضي في الحاضر [7]، لذا يُعد شرطاً لازماً لعملية التذكر.

---

[1] Can bilsel , Architecture And the social frameworks of memory: a postscript to Maurice Halbwachs " collective memory", International Journal of Architecture and planning, vol.5 ,No.1, 2017,p.4.

[2] كريستيان تيليغا، علم النفس السياسي: رؤية نقدية، ترجمة أسامة الغزولي سلسلة عالم المعرفة، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 145.

[3] زهير سوكاح، حقل دراسات الذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حضور غربي وقصور عربي، مجلة اسطور العدد 11، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2020)، ص٣٦.

[4] موريس هالبواش، مصدر سابق ، ص ١٤٥.

[5] Christian Gudehus and et al. , Gedächtnis und Erinnerung: Ein interdisziplinäres Handbuch, (Stuttgart, J.B. Metzler, 2010), p.109,282 .

[6] Ibid., p. 284. Floyd N. House, (Reviews) Les Cadres Sociaux de la Memoire. By Maurice Halbwach , The American Journal of Sociology, Vol. 31, No. 3, (Chicago, University of Chicago Press, 1925), p.391.

[7] Ibid., p.282.

ووفقاً لما تقدم فإن عملية استحضار الماضي– سواء الذاكرة الفردية أم الذاكرة الجماعية– تخضع لتأثيرات البيئة الاجتماعية المحيطة فتتأثر بها وتؤثر فيها في الوقت نفسه؛ عبر استدعاء الماضي وتخيله وتمثله في الحاضر ويؤدي الوعي دوراً مهما في هذا التخيل والتمثل، إذ إن وعي الذات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالذاكرة[1]، فالذاكرة والحال هذه لا تعيد إنتاج الماضي كما هو (كماضي) بقدر ما تعمد إلى تمثل وتصور ذاك الماضي في الحاضر، فهي إحالة لآليات تمثل وتصور الماضي واستدعائه؛ وأنساق تبلور ذلك التصور والتخيل اجتماعيا وثقافيا ونفسيا[2]، ومن ثم فإن هذا التمثل والتخيل المرتبط بالوعي يحيلنا إلى تحديد إطار الوعي بالهوية في سياق أنا وهم. وبذلك بات مفهوم الذاكرة الاجتماعية يُستخدم لاستكشاف العلاقة بين الهوية الاجتماعية والذاكرة التاريخية، ويلفت الانتباه إلى السياقات الاجتماعية التي يشكل فيها الناس هوياتهم الجماعية ويناقشون تصوراتهم عن الماضي[3] ، وبما أن هذا الأمر يحيلنا إلى تحديد إطار الوعي بالهوية فإن ذلك يستوجب دراسة الذاكرة الجمعية.

3: الذاكرة الجمعية

الذاكرة الجمعية هي ذاكرة الجماعة، فلما كان الإنسان اجتماعي بطبعه فإنه لا يستطيع العيش خارج إطار الجماعة البشرية التي ينتمي إليها، وبما أن عملية التذكر تتأثر وترتبط بالمحيط الاجتماعي للمجتمع فذلك يعني أن ذاكرة الفرد لا يمكن أن تستذكر كل ماضيها لوحدها فلا بد أن ترتكز في ذكرياتها على ذاكرة الجماعة.

والذاكرة الفردية هي جزء من الذاكرة الجماعية وكلما كان هناك ارتباط بين الفرد والجماعة كانت ذاكرة الفرد حية بما تزخر به ذاكرة الجماعة، فالجوهر الرئيس للذاكرة أن تبقى مرتبطة بالجماعة طالما أن الفرد في كنف الجماعة، فالذكريات على الرغم من أنها تعبر عن أحداث تعنينا وحدنا إلا أنها ذكريات جمعية لأننا شهدناها وعشناها مع جماعة ولم نكن وحدنا نهائيا لذلك هي ذاكرة جمعية.[4]

وهذا يعني أن هناك إطاراً مجتمعياً لفعل التذكر عند الأفراد؛ الناتج عن تفاعل الفرد ضمن محيطه الاجتماعي، وهذا التفاعل يحصل مع افراد وجماعات مما يؤسس لنسق جماعي يتيح ويبيح أن تكون ""التجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر والتفسير جمعياً... ومن ثم فإن هذا النسق الجماعي يعد شرطا

[1] جويل كاندو، الذاكرة والهوية، ترجمة وجيه اسعد، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 70.

[2] محمد جيدة، التاريخ والذاكرة، مجلة يتفكرون، العدد 2، (الرباط ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2013)، ص52 .

[3] Scot A. French, What is Social Memory, Southern Cultures, Vol. 2, No. 1,) North Carolina, University of North Carolina press, 1995), p.9.

[4] موريس هالبواش، مصدر سابق، ص45–46.

ضروريا لوجود الجماعة نفسها"" [1]، وهذا يحيلنا إلى أن هناك تأثيرا متبادلاً بين الذاكرة الفردية والذاكرة الجمعية، لاسيما أن كلاً منهما متضمنة في نسق العلاقات الاجتماعية التي تحدث داخل الإطار الاجتماعي للمجتمع.[2]

والذاكرة الفردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالذاكرة الجمعية. وبما أن الجماعات الاجتماعية متعددة؛ لذا تكون الذاكرات الجماعية متعددة بالضرورة؛ ومن ثم فإن كل جماعة تمتلك ذاكرة خاصة بها، وبفعل التذكر الجمعي فإن كل جماعة تؤسس لهوية خاصة بها، وبذلك تكون ذاكرتها الجمعية تفسيراً خاصاً لماضيها المشترك، وهي بهذه الصياغة تمنح الجماعة هويتها الخاصة؛ ومن ثم تكون الهوية الجمعية تعبيراً عن التفسير المشترك للماضي؛ فهي باستذكار ماضيها المشترك تنتج صياغات وتمثلات وتصورات للجماعة عن ذلك الماضي لتوظفه في حاضرها، وهي بإطارها الهوياتي هذا تسعى لتحويل تلك التمثلات والتصورات والتخيلات لماضي الجماعة إلى ماضي حاضر في واقعها ولِما يجب أن تكون عليه في مستقبلها .[3]

ومن جهة أخرى تتصف الذاكرة –الفردية أو الجمعية– بأنها ذاكرة انتقائية تنتقي من الماضي أحداث معينة لتضفي عليها صفةً معيارية؛ الأمر الذي يعطي دفعاً معنويا لها من ناحية؛ وبعداً إلزامياً لماضيها من ناحية أخرى؛ وهو ما يسهم في ترسيخ الهوية الجماعية ضمن إطار المعيارية والإلزامية وبذلك قد يرتقي الماضي المنتقى إلى درجة التقديس والقدسية كما هو الحال في كثير من الروايات التاريخية المرتبطة ببعد ديني أو مذهبي أو قومي أو طائفي[4].

من مثل ما شهده الصراع الصربي– البوسني ذي الخلفية الدينية، وصراع الهوتو–التوتسي في رواندا ذي الخلفية القبلية في أواخر القرن الماضي.

واستناداً لما تقدم يتبين أن الوظيفة الاجتماعية للذاكرة تتمركز في تأسيس الروابط والوشائج القوية بين الفرد والجماعة. إذ لما كانت الذاكرة تقوم بعملية تذكر منتقاة من الماضي؛ ومحاولة إعادة بناء الماضي في الحاضر، فذلك يعني أن الوظيفة الأساسية للذاكرة هنا هي الربط المصيري بين وجود الفرد ووجود الجماعة، وهو ما يعني فعل التأسيس للهوية المشتركة بين الفرد والجماعة من ناحية؛ وضمان

[1] زهير سوكاح، حقل دراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص36.

[2] زهير سوكاح، حقل دراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص 43.

[3] المصدر نفسه ،ص 36–37.

[4] **Jan Assmann, Das kulturelle Gedächtnis, Erwägen, Wissen, Ethik , vol.13, no.2, (Lucius & Lucius, Stuttgart, 2002(, p.243.**

ديمومة هذه الهوية في حاضر الجماعة ومستقبلها من ناحية ثانية؛ خصوصاً أن ماضي الفرد لا يمكن استعادته ولا يمكن إعادة بنائه إلا ضمن الجماعة وحاضرها. ومن ثم فإن استعادة الماضي ضمن حاضر الجماعة ومستقبلها هو تأسيس وترسيخ لهوية الجماعة التي هي بالمحصلة هوية الفرد التي يتمسك بها ويعبر ويدافع عنها .[1]

وقد خضع مفهوم الذاكرة لتحليلات وتأويلات عدة على أيدي بعض المهتمين بما عُرف بعلم اجتماع الذاكرة؛ ولابد لنا للإحاطة بالمفهوم أن نُعرج سريعاً على أهم من تناولوه بالشرح والتفسير:

1- موريس هالبواش ((**Maurice Halbwachs**)[2*] : يعتقد موريس هالبواش أن الذاكرة الجمعية هي تركيب مكون من الذاكرات الفردية؛ إذ إن الذاكرة الفردية لا يمكن أن تحيا بمعزل عن الذاكرات الفردية الأخرى؛ فذاكرة الفرد لكي تستعيد ماضيها وذكرياته لابد أن تستند على ذاكرات الآخرين. إذن النقطة الجوهرية عند هالبواش هي أن الذاكرة الفردية مرتبطة بالجماعة؛ فطالما كان الفرد جزءاً من الجماعة وباقياً فيها كان بمقدوره استحضار ذكرياته وأحداثها؛ وبهذا تصبح الجماعة الوعاء الذي يحوي الذاكرات الفردية ويحركها .[3]

من ناحية أخرى فإن الذاكرة الجمعية لا تتوقف عند حدود تعزيز ذاكرة الأفراد فحسب؛ بل تمتد إلى أن تكون المصدر الوحيد للذكريات التاريخية التي لم يعِشها الأفراد بأنفسهم وإنما عاشها من سبقهم [4]. وبذلك فإن الفرد سيتبنى وجهة نظر الجماعة وتفسيرها للأحداث ويستخدم مفاهيمها الخاصة المشتركة بين أعضائها ويدافع عنها حتى تتماهى ذاكرته مع ذاكرة الجماعة[5]. ويعتقد هالبواش أن مركز الثقل في هذا التماهي هو ارتباط الذاكرة الجمعية ""بالإطار المكاني وتأثير الوسط المادي"" إذ إن الإطار المكاني يؤثر في صياغة العادات والتقاليد والقيم وطريقة الحياة، مما ينشئ وسطاً ماديا يعبر عن شخصية الجماعة

---

[1] زهير سوكاح، الهوية بين الكتابة التاريخية و الذاكرة الجماعية: نحو نموذج ذاكراتي فلسطيني، مجلة روى تربوية، العدد 27 ، (رام الله، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، 2008)، ص82.

[2*] موريس هالبواش(1877-1945) عالم اجتماع فرنسي، يعد من أهم مؤسسي ما عرف بعلم اجتماع الذاكرة، أهم مؤلفاته كتاب الأطر الاجتماعية للذاكرة؛ وكتاب الذاكرة الجمعية.

[3] موريس هالبواش، مصدر سابق، ص52-53.

[4] المصدر نفسه، ص 74.

[5] المصدر نفسه، ص48.

التي يتقمصها الفرد، لهذا الذاكرة الجمعية بحسب هالبواش ترتبط بالمكان وتندمج معه[1] . بل إن وظيفتها الرئيسة هي تأسيس الهوية المشتركة للجماعة وضمان استمراريتها .[2]

2- جاك لوغوف (**Jacques Le Goff**)[3*]: ركز جاك لوغوف على العلاقة بين التاريخ والذاكرة؛ فمنذ فجر التاريخ هيمنت فكرة ""تشكيل بنية للذاكرة الاجتماعية على مشكلات التطور البشري""[4]. ويرى أن الذاكرة هي بمثابة مادة أساسية للتاريخ بل هي مادته الأولية، لذا هي آلية لمعالجة الماضي ولكنها تخضع للبيئة الاجتماعية ومؤثراتها السياسية والاجتماعية والفكرية؛ وهذا الخضوع يدفع نحو خضوعها للأدلجة والتوظيف السياسي. لذا كانت الذاكرة الجمعية رهاناً مهماً وحاسماً في الصراع من أجلِ الهيمنة على السلطة[5] ، فهي على الرغم من أنها مرجع للتاريخ؛ بل هي مرجع ديناميكي الحركة من التاريخ وللتاريخ إلا أنها لا تسعى لإنقاذ الماضي لأنه ماضي؛ بل تسعى لإنقاذه بهدف الاستفادة منه وتطويعه لخدمة أغراضها، وبهذا يكون الماضي مرتهن جزئياً في الحاضر[6]. لذا يَعُد لوغوف أن الذاكرة عنصر أساسي للهوية، وبذلك ينتهي إلى أن الماضي ليس التاريخ بل هو موضوع للتاريخ كما أن الذاكرة ليست التاريخ بل هي أحد مواضيعه.[7]

3- بيير نورا (**Pierre Nora**)[8*]: على خطى هالبواش يرى بيير نورا هو الآخر أن المحيط الاجتماعي يلقي بظلاله على الذاكرة، لكنه يختلف عن هالبواش حين ركز على ""المقابل الحسي للذاكرة الجمعية""[9]. فالذاكرة على الرغم من أنها ""معالجة للماضي"" الا أنها ""تخضع للبنى الاجتماعية

---

[1] المصدر نفسه، ص 154، ص 156.

[2] زهير سوكاح، الهوية بين الكتابة التاريخية و الذاكرة الجماعية، مصدر سابق، ص82.

[3*] جاك لوغوف مؤرخ فرنسي (1924-2014) أهتم بدراسة التاريخ والتاريخ الشفوي وعلاقته الذاكرة ومن أهم مؤلفاته كتاب التاريخ والذاكرة ؛ وكتاب التاريخ الجديد.

[4] جاك لوغوف، التاريخ والذاكرة، ترجمة جمال شحيد، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 166.

[5] المصدر نفسه، ص 10، و ص 105.

[6] المصدر نفسه، ص 168، و ص 211.

[7] المصدر نفسه، ص 166، ص 209.

[8*] بيير نورا مؤرخ فرنسي ولد عام(1931) أهتم بموضوع الذاكرة وعلاقتها بالهوية؛ من أهم مؤلفاته كتاب أماكن الذاكرة

[9] جاك لوغوف، مصدر سابق، ص 82.

والأيديولوجية والسياسية"" [1]، فالذاكرة تتعلق بما تحمله الجماعة الاجتماعية من تصور للماضي وكيف تستخدم الماضي وكيف تعيشه في الحاضر[2].

لذلك طرح نورا فكرة أماكن الذاكرة بوصفها نقاط مرجعية للذاكرة الجمعية[3] –المقابل الحسي للذاكرة الجمعية– وهي تشمل كل ما يساعد على استرجاع وتذكر الماضي[4] من فضاءات جغرافية وأبنية مادية وأعمال فنية وأدبية وأفعال وممارسات ذاكراتية،""ترتفع لتصل الى مرتبة الإشارة والرمز""[5]. ولأماكن الذاكرة عند نورا أبعاداً مادية ووظيفية ورمزية ""تجعل من الشيء المادي الملموس ومن المفهوم المجرد مكان ذاكراتياً""[6] ؛ فالأبنية والقصور ونصب الجندي المجهول على الرغم من أنها تحمل بعداً مادياً ملموساً إلا أنها في الوقت نفسه تشتمل على بعد رمزي يتمثل بالقيمة المعنوية التي يحملها البناء أو نصب الجندي المجهول أو الاحتفال بذكرى الاستقلال أو النصر، لذا فإن هذه الابعاد لأماكن الذاكرة تحدد وظيفة محددة (البعد الوظيفي) التي تجعل من الاحتفال بالذكرى أو زيارة النصب محاطاً برمزية تجعل من تلك الممارسات والأفعال ذات طبيعة جمعية مشابهةً للطبيعة الجمعية لأماكن الذاكرة، وبذلك فإن هذه المباني والنُصب والقصور (أماكن للذاكرة) لها بعداً هوياتياً جماعياً مرتبط بأماكن الذاكرة . [7]

4–جان إسمن (**Jan Assmann**)[8*]: يربط جان إسمن بين الذاكرة والهوية والذاكرة والثقافة(الحضارة)، ويعتقد أن في كل ثقافة(حضارة) يرتبط الأفراد بمعايير وقيم وتجارب خاصة بهم ومن ثم بذاكرة خاصة بهم؛ وهذه المعايير والقيم والتجارب هي التي تحدد شخصيتهم وتحدد هويتهم والرموز الخاصة بهذه الهوية[9]. وبهذا يؤسس ما اسماه بالذاكرة الثقافية(الحضارية) إلى جانب الذاكرة الفردية،

---

[1] المصدر نفسه، ص10.

[2] المصدر نفسه، ص 162.

[3] Meir Litvak, Palestinian Collective Memory and National Identity, (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 13.

[4] James V. Wertsch , Collective Memory , In: Pascal Boyer and James V. Wertsch (Edi), Memory in Mind and Culture, (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p.125.

[5] يان اسمن، الذاكرة الحضارية: الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى ، ترجمة عبد الحليم عبد الغني رجب، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،2003)، ص 102.

[6] زهير سوكاح، حقل الدراسات الذاكرة، مصدر سابق،ص 37.

[7] المصدر نفسه، ص 38.

[8*]) جان اسمن عالم أثار الماني ولد عام(1938) أهتم بموضوع الذاكرة والحضارة ومن أهم مؤلفاته الذاكرة الحضارية .

[9] Dietrich harth , The Invention of Cultural Memory ,in: Astrid Erll and Ansgar Nunnin (edit.) (edit.) , Cultural Memory Studies, (Brlin ,Walter de Grugter, 2008), p. 86.

ويعرف الذاكرة الثقافية بأنها شكل من أشكال الذاكرة الجماعية والتي تؤسس لهوية جماعية/ ثقافية(حضارية) معينة للجماعة المشتركة في هذه الثقافة .[1]

ويقسم إسمن الذاكرة الى قسمين الأول هو الذاكرة التواصلية–وهي ذاكرة آنية قصيرة المدى– التي تشكل آلية التواصل اليومي المتزامن بين الافراد، والقسم الثاني هو الذاكرة الثقافية–وهي ذاكرة غائية بعيدة المدى– غائرة في القدم تحمل رموزاً ثقافية للجماعة وتعبر عن هويتهم وشخصياتهم[2]، وبهذا يصل إلى أن الذاكرة هي معرفة عن الذات وعن الهوية .[3]

وبذلك يكون إسمن قد سعى إلى إبراز البعد الثقافي –الحضاري– ""للتذكر الجمعي"" عبر تحليل علاقة التأثير المتبادل بين الذاكرة والتذكر الجمعي؛ وبين الثقافة –الحضارة– بوصفها نتائج التجربة البشرية وحاملا لرمزيتها[4]، إذ إن هناك دائما أُطر تربط الذاكرة بأفاق زمنية محددة وهوية محددة . [5]

5–جويل كاندو ((**Joel Candau**)[6*]: يعتقد جويل كاندو أن الذاكرة هي ""إعادة بناء للماضي ينتقل من القول إلى الفعل باستمرار أكثر مما هي إعادة أمينة لهذا الماضي""، ومن ثم فإن قيمة الذاكرة لا تكمن فيما هي عليه بل فيما نصنع بها. وبموجب ذلك يعتقد كاندو أن هناك علاقة وثيقة بين الذاكرة والهوية، إذ إن وعي الذات يستلزم وعي الهوية عبر الذاكرة؛ فحين تستشعر بعض الجماعات أن ذاتها باتت مهددة فإنها تلجأ إلى ذاكرتها الجمعية لتدعيم حضورها وإثبات ذاتها، لذلك هناك ارتباط قوي بين الذاكرة والهوية .[7]

ومن هنا فإن الذاكرة تكون الداعم الرئيس للهوية على المستويين الفردي والجماعي؛ فالذكريات وفقا لكاندو يعاد إنتاجها باستمرار حتى يتأبد الشعور بالهوية[8] . لذلك يذهب الى أن الذاكرة تسبق بناء الهوية؛ الهوية؛ كما يعتقد أن إلتماس طلب الهوية لدى بعض الجماعات سيعزز تنشيط الذاكرة وتبلور الذاكرة الجمعية؛ حتى يصل الامر إلى حدود التماهي والتداخل بين الذاكرة والهوية ولا يمكن الفصل بينهما وتعزز أحداهما الأخرى، مما يعني أن البحث عن الهوية دائما ترافقه الذاكرة كما أن البحث عن الذاكرة

---

[1] Ibid., p. 110.
[2] Ibid., p. 110.
[3] Ibid., p. 114.
[4] زهير سوكاح، حقل الدراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص 38.
[5] Dietrich harth , op. cit., p. 113.
[6*] جويل كاندو عالم أنثروبولوجيا فرنسي ؛ أهتم بالقضايا الحسية والادراكية؛ من أهم مؤلفاته كتاب الذاكرة والهوية وكتاب وكتاب انثروبولوجيا الذاكرة
[7] المصدر نفسه، ص 3–5.
[8] المصدر نفسه، ص 11–12 .

دائماً يرافقه الشعور بالهوية[1]. وعلى هذا الأساس ينتهي كاندو إلى أن الذاكرة الفردية هي جزء من الذاكرة الجمعية ولا تنفصل عنها؛ ولما كانت الذاكرة ترتبط بالهوية؛ فإن الهوية ترتبط بوعي الذات؛ ومن ثم فإن وعي الذات لابد له من ذكرى[2]؛ وهذا يعني أن الوعي يعمل على إعادة بناء الماضي بما ينسجم ويتناغم مع ما أصبحنا عليه في الحاضر[3]. لذلك هناك علاقة قوية بين الذاكرة والهوية.

ثانياً: عينة الدراسة

1: وصف العينة: تكونت العينة من(3513) مُستَبّيناً واشتملت دولتي العراق ولبنان؛ وتكونت العينة العراقية من(2104) مُستَبّين والعينة اللبنانية من(1409) مُستَبّين. وشكل الذكور منهم نسبة 73% مقابل 27% للإناث من العينة العراقية، بينما شكل الذكور 57% مقابل 43% للإناث للعينة اللبنانية؛ بزيادة قدرها 16% للإناث للعينة اللبنانية عن العراقية، وتوزعت الفئات العمرية كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) النسب المئوية للفئات العمرية المشاركة في عينة الدراسة

الدولة	الفئة العمرية			
	20-29	30-39	40-49	50-فما فوق
العراق	29 %	34 %	20 %	17 %
لبنان	10 %	28 %	24 %	38 %

كما اشتملت عينة الدراسة على معتنقي الديانات الأتية: الإسلام ، المسيحية، الصابئة، الايزيدية، وديانات أخرى وهو ما يتضح في الجدول رقم (2):

[1] المصدر نفسه، ص 14-15 .

[2] المصدر نفسه، ص 65، وص 70 .

[3] المصدر نفسه، ص 98-99 .

جدول رقم (2) النسب المئوية للديانات المشاركة في عينة الدراسة

الدولة	الديانة					
	مسلم	مسيحي	يهودي	صابئي	ايزيدي	اخرى
العراق	69 %	16 %	0 %	0 %	13 %	2 %
لبنان	41 %	58 %	0 %	0 %	0 %	1 %

وشملت عينة الدراسة على قوميات متنوعة مثل العرب والأكراد والتركمان والفيلية والاشورية وقوميات أخرى اشتركت في الإجابة على استمارة الاستبانة وبنسب مئوية كما يوضحها الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) النسب المئوية للقوميات المشاركة في عينة الدراسة

الدولة	القومية					
	عرب	أكراد	تركمان	فيلية	اشورية	اخرى
العراق	56 %	20 %	2 %	0 %	11 %	11 %
لبنان	71 %	0 %	0 %	0 %	7 %	22 %

أما المذاهب فقد توزعت ما بين سني، شيعي، درزي، ارثوذوكسي، كاثوليكي، بروتستانتي، ارثوذوكسي مشرقي، ومذاهب أخرى، كما يبينها الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) النسب المئوية للمذاهب المشاركة في عينة الدراسة

الدولة	المذهب							
	سني	شيعي	درزي	أرثودوكسي	كاثوليكي	بروتستانتي	ارثوذوكسي مشرقي	اخرى
العراق	36 %	31 %	0 %	2 %	7 %	1 %	3 %	20 %
لبنان	23 %	16 %	2 %	17 %	27 %	0 %	7 %	8 %

واشتمل التحصيل الدراسي لعينة الدراسة على ثلاث فئات وهي: تعليم ثانوي، تعليم جامعي، شهادة عليا وكما موضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) النسب المئوية للتحصيل الدراسي للمشاركين في عينة الدراسة

الدولة	التحصيل الدراسي		
	تعليم ثانوي	تعليم جامعي	شهادة عليا
العراق	10 %	35 %	55 %
لبنان	5 %	35 %	60 %

2: تحليل البيانات: تضمنت الاستبانة 105 سؤالاً توزعت على خمسة محاور تتمثل في كل مما يأتي: محور الماضي ومحور تخليد الذكرى ومحور الهوية والحقيقة ومحور توظيف الذاكرة وأخيراً محور الذاكرة الوطنية؛ وكانت نتائج الإستبانة على النحو الآتي:

اولاً: الماضي: إشتمل هذا المحور على 20 سؤالاً وكانت إجابات العينتان حول سؤال: هل تعتقد أن مجتمعك مر بحالة صراع؟

فكانت النتائج تشير إلى أن 98% و 100% في العراق ولبنان على التوالي يعتقدون أن مجتمعهم مر بحالة صراع، فضلا عن ذلك فإن 86% و97% في كل من العراق ولبنان على التوالي يرون أن أسباب الصراع ترتبط بالماضي، وترى العينتان أن أسباب الصراع هي سياسية بالدرجة الأولى ثم مذهبية ثم دينية وبدرجة أقل تاريخية واقتصادية واجتماعية وكما يوضحها الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) النسب المئوية لتحديد أسباب الصراع

الدولة	أسباب الصراع						
	سياسية	مذهبية	دينية	تاريخية	اقتصادية	اجتماعية	اخرى
العراق	26 %	21 %	17 %	12 %	12 %	11 %	1 %
لبنان	25 %	18 %	16 %	14 %	14 %	11 %	2 %

وفي هذا الصدد، نَلحظ من الجدول رقم(6) وجود التقارب بين العينتان من حيث تحديد أسباب الصراع رغم التفاوت القائم بينهما في المكان والظروف الاجتماعية والسياسية، كما أن هناك تقارب كبير حتى في النسب الواردة أعلاه؛ فضلاً عن التقارب في ترتيب الأولوية للأسباب السياسية ثم المذهبية ثم الدينية بوصفها الأسباب الكامنة وراء الصراع في المقام الأول، وأن نسبة التركيز على الاسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية جاءت بدرجة أقل مقارنةً مع الأولى.

ونظراً لأنَّ كُلاً من العينتين تُشدد على أن أسباب الصراع ترتبط بالماضي، فإن هذا الماضي سيلقي بظلاله على الشخصية المجتمعية والهوية الثقافية لأفراد المجتمع، لذا نجد أن وضع الماضي كبير في نفوس أفراد المجتمع لاسيما حين تم السؤال: هل يشكل الماضي نقطة أساسية في حياتك؟

فكان هناك 58% و 76% في كل من العراق ولبنان على التوالي ترى أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتها؛ وبزيادة 18% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية؛ وهو ما يعني أن الماضي لدى العينة اللبنانية أكثر حضوراً من العينة العراقية. ولما كان هناك 58% من العينة العراقية تعتقد أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتهم فإن هناك 42% منهم لا تعتقد ذلك. وعند تحليل هذه النسبة(42%) التي لا تعتقد أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتها؛ نجد عند إجابتها عن الأسئلة الأخرى المتعلقة بنقل الماضي، والعيش مع الذاكرة الوطنية، فإن 88% منهم يفضلون نقل الماضي السعيد والماضي الجيد لأبنائهم؛ مما يعني أن الماضي غير غائب عندهم لكنهم يفضلون عدم تذكر الماضي الأليم، لذلك نجد 92% منهم يفضلون العيش مع ذاكرة وطنية.

واستناداً لما تقدم فإن هناك نسبة كبيرة من العينتين العراقية واللبنانية ترى أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتها إلا أن ذلك لا يعني أن هاتين العينتين تريدان العيش بين جدران الماضي؛ بقدر ما تريدان استثمار دروس الماضي لعدم تكرارها مستقبلاً. لذا نجد أن 85% و 79% في كل من العراق ولبنان على التوالي تفضل تذكر الماضي الجيد بدلاً من الماضي السيئ؛ وأن 81% و 86% في كل منهما يفضلون تذكر الماضي السعيد بدلاً من الماضي الأليم.

وعن سؤال: أيهما تفضل عند نقل الماضي إلى الأبناء؟ هل تفضل نقل الماضي الجيد أو السيء؛ والماضي السعيد أو الأليم؟ نجد أن 84% و 89% في كل من العينتين على التوالي تفضل نقل الماضي السعيد، وأن 88% و85% في كل منهما يفضلون نقل الماضي الجيد.

خاصةً وأن الإجابة على سؤال: لماذا نتذكر الماضي؟ جاءت لتعطي ارجحية لبناء مستقبل أفضل على بقية الخيارات وكما مبين في الجدول رقم(7).

جدول رقم (7) النسب المئوية لدوافع تذكُر الماضي

الدولة	لماذا نتذكر الماضي؟		
	لبناء مستقبل افضل	الانتقام من الآخر	للحفاظ على هويتنا
العراق	69 %	0 %	31 %
لبنان	83 %	0 %	17 %

في ضوء معطيات الجدول رقم (7) نلحظ أن 69% و 83% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار ""لبناء مستقبل أفضل""؛ وهذا يعني أن هناك فارق 14% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية. وربما هذا الفارق جاء نتيجة لتجاوز اللبنانيين حالة الاحتقان الطائفي والصراع الديني والمذهبي منذ نحو 30 عاما؛ في حين أن العينة العراقية مازالت حتى ساعة كتابة هذه السطور تخضع لابتزاز العنف الهوياتي الطائفي–المذهبي بين فينة وأخرى؛ فضلا عن أن مشاهد دوامة العنف الهوياتي الذي بلغ ذروته في العراق بين الأعوام 2005– 2007 مازالت ماثلة في الأذهان ومازالت ترسباتها حاضرة في الميدان في بعض العلاقات البينية، لذلك نلحظ أن 31% و 17% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار ""للحفاظ على هويتنا"" بزيادة 14% للعينة العراقية عن العينة اللبنانية.

وربما كانت نتيجة (0%) لصالح خيار ""الانتقام من الآخر"" لدى العينتان لتؤكد أن العينتين لا تريدان استذكار الماضي كماضي بوصفه المجرد؛ بقدر ما تريدان استذكاره للاستفادة من دروسه والحرص على عدم تكرارها مستقبلاً.

من جهة أخرى فإنه عند سؤال العينة: أي مصادر استقاء الماضي يمتلك مصداقية أكثر؟

كانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) النسب المئوية لمصادر استقاء الماضي الأكثر مصداقية

الدولة	أي مصادر استقاء الماضي يمتلك مصداقية أكثر ؟			
	الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاهاً	الماضي المنقول كتابة	الماضي المنقول من المؤسسات الحكومية	الماضي المنقول من أطراف محايدة
العراق	47 %	18 %	0 %	35 %
لبنان	14 %	47 %	5 %	34 %

يتبين من الجدول رقم (8) أن أكثر المصادر مصداقية عند العراقيين هو الماضي المنقول شفاها من الآباء والأجداد(47%) مقابل (18%) للماضي المنقول كتابة. وربما ذلك يفسر كثيراً من أسباب انتشار العنف الطائفي في المجتمع العراقي –والذي كانت أسبابه سياسية بالدرجة الأساسية– إذ إن الرواية الشفوية تبقى عرضة لكثير من السهو والنسيان تارةً؛ والتزييف والتدليس تارةً أخرى؛ لأنها في الغالب لن تخضع للفحص والتدقيق والمراجعة والتحقيق كما هو الحال في الرواية المكتوبة، فضلاً عن سرعة انتشار الرواية المنقولة شفاهاً عنها في الرواية المنقولة كتابة. وربما أن مآسي العنف الهوياتي التي لم تندمل

جراحه بعد دفعت بالعينة العراقية نحو الانكفاء على البنى الأولية للمجتمع فكانت العائلة والقبيلة ملاذات آمنة للدفاعات الهوياتية، خصوصاً أن للمد العشائري حضور قوي في المجتمع العراقي؛ الذي أضحى _المد العشائري– أكثر قوة بعد موجة العنف الهوياتي الذي بلغ ذروته بين الأعوام 2005–2007، لذا وجدنا نحو نصف العينة العراقية(47%) ترى أن الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاها أكثر صدقية مما سواه.

بالمقابل نجد أن العينة اللبنانية ترى أن الماضي المنقول كتابة هو أكثر صدقية مما سواه(47%) مقابل (14%) فقط للماضي المنقول شفاهاً من الآباء والأجداد، وربما الفارق بين العينتان؛ أن العينة اللبنانية غادرت دوامة العنف الهوياتي نحو 30 عاماً؛ لذا هي اليوم أكثر واقعية وأكثر منطقية وأكثر تمسكاً في الحياة المدنية؛ فكان منطق الحياة المدنية يلقي بظلاله على المجتمع اللبناني إذ كان 47% يرى في الماضي المنقول كتابة أكثر مصداقية مما سواه لأن المنقول كتابة يخضع للمراجعة والتحقيق لذا يكون أكثر ثقة مما سواه.

ومن جهة ثانية جاء الماضي المنقول من المؤسسات الحكومية من المصادر الاقل ثقة لدى كِلا العينتان 0% و 5% للعراق ولبنان على التوالي. الأمر الذي يؤشر عدم الثقة في المؤسسات الحكومية من ناحية؛ وانخفاض مؤشر الشرعية السياسية للنظام السياسي ومؤسساته القائمة من ناحية ثانية. زيادةً على ذلك فإن الماضي المنقول من اطراف محايدة؛ يحظى بثقة جيدة تمثلت بـ(35%) للعينة العراقية و(34%) للعينة اللبنانية وهو يُجسد بحد ذاتهِ مؤشراً ايجابياً للثقة بالآخر لدى العينتان.

أما في صدد السؤال: هل تعتقد أن أحداث الماضي المنقول اليك كلها أحداث صحيحة؟

كانت إجابات العينتان كما يوضحها الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) النسب المئوية لمدى صحة أحداث الماضي المنقول

الدولة	هل تعتقد أن أحداث الماضي المنقول اليك كلها أحداث صحيحة؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	9 %	42 %	49 %
لبنان	8 %	23 %	69 %

وفقا للجدول أعلاه فإن هناك 42% من العينة العراقية و23% من العينة اللبنانية اختارت الإجابة بـ(لا)، أي لا تعتقد أن أحداث الماضي المنقول إليها كلها أحداث صحيحة، وبالأخص أن اختيار هذه الإجابة في العينة العراقية(42%) كان ضعف العينة اللبنانية(23%) أي هناك زيادة في العينة العراقية 19%

عن العينة اللبنانية. وربما مرد ذلك هو مصادر استقاء الماضي التي أشرنا اليها أنفاً؛ لاسيما وأن الرواية الشفوية غالباً ما تتعرض للسهو والنسيان وفي أحيان أخرى للتزييف والتدليس، لذلك فإن هذه النسبة(42%) في العينة العراقية التي اختارت الإجابة بـ(لا) تؤكد الرغبة في عدم العيش بين جدران الماضي المجرد.

بالمقابل هناك 69% من العينة اللبنانية و 49% من العينة العراقية اختارت الإجابة (إلى حدٍ ما)، أي تعتقد أن أحداث الماضي المنقول لها أحداث صحيحة نسبياً (إلى حدٍ ما)، بمعنى هناك زيادة 20% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية. وربما مرد ذلك هو مصادر استقاء الماضي لدى كِلتا العينتان من ناحية؛ ومغادرة قوالب الطائفية والعنف الهوياتي من عدمه لِكِلتا العينتان من ناحية أخرى.

وعند سؤال عينة الدراسة : هل تعتقد أن الماضي يعمل على التوحيد أو التفرقة؟

كان هناك 63% من العينة العراقية ترى أن الماضي يبعث على التفرقة؛ مقابل 27% ترى أنه يبعث على التوحيد، وربما كانت هذه النسبة(27%) اختارت أن الماضي يعمل على التوحيد وليس التفرقة؛ نتيجة أنها مازالت تعاني من آثار وآلام العنف الديني الطائفي والمذهبي؛ بالأخص إذا علمنا أن من هذه النسبة الـ(27%) هناك 64% منهم مسلمين؛ و18% منهم مسيحيين؛ و18% منهم ايزيديين؛ و0,26% منهم صابئة؛ و2% منهم من ديانات أخرى. زيادة على ذلك فإنه على الرغم من أن هذه النسبة(27%) التي ترى أن تذكر الماضي يبعث على التوحيد، فإنه عند تحليلها نجد أن منها 84% تفضل العيش مع الحاضر والمستقبل؛ و 72% منها تعتقد أن تذكر الماضي السعيد هو الذي يبعث على التوحيد؛ وأن 76% منها لا يريد أن يعيش أبناءَهم مع الماضي.

ومن جهة أخرى فإن ما يؤكد أن العينتين العراقية اللبنانية لا تريدان العيش في الماضي؛ بل تستذكرانه لضمان عدم تكرار أحداثه؛ هو أن 87% و89% من العراق ولبنان على التوالي تفضلان العيش مع الحاضر والمستقبل؛ وأن 81% لِكِلا العينتان يعتقد أن تذكر الماضي السعيد هو الذي يبعث على التوحيد وليس تذكر الماضي المؤلم؛ لذلك فإن 89% و 91% من العراق ولبنان على التوالي لا تفضل أن يعيش أبناءَهم مع الماضي.

وهذا يعني أن العينتين على الرغم من أن الماضي حاضر لديهما لكنهما لا يتقوقعان فيه ولا يتوقفان عند حدوده؛ والاختلاف بين العينتان هو أن العينة العراقية مازالت تعاني من آلآم العنف الهوياتي في حين أن العينة اللبنانية غادرت دائرة هذا العنف منذ ثلاثة عقود تقريبا وهو ما يُفسِّر باعث اختلاف هذه النسب بين العينتان فيما يتعلق بتفاصيل استذكار الماضي.

ثانياً: تخليد الذكرى: يعد تخليد الذكرى أحد المرتكزات المهمة للشحن العاطفي والنفسي لما له من أثر في تبلور السلوك والمواقف والاتجاهات من ناحية؛ فضلا عن أنه مرتكز لاستمرار التذكر من ناحية أخرى.

وبالتطبيق على عينة الدراسة فإنه عند توجيه السؤال: هل المشاهد والنصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر؟ فقد توزعت الإجابات على النحو الآتي في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10) النسب المئوية لأهمية المشاهد والنصب التذكارية لاستمرار التذكر

الدولة	هل المشاهد والنصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	46 %	6 %	48 %
لبنان	22 %	22 %	56 %

ويلحظ على الجدول رقم(10) أن 46% من العينة العراقية تعتقد أن النصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر مقابل 22% للعينة اللبنانية أي بزيادة 24% للعينة العراقية.

علماً أنه عند تحليل نسبة الـ(46%) أتضح أن 75% منها تعتمد الماضي المنقول شفاهاً كأحد أكثر المصادر مصداقية لنقل الماضي، وأن58% منها ترى أن النصب التذكارية تؤثر إيجابيا و48% منها ترى أن للنصب التذكارية أثراً قيمياً في النفس؛ وأن 75% منها تنجذب للنصب التذكارية الوطنية وأن 77% منها ترى أن مشاهدة النصب التذكارية يولد الشعور بالولاء للوطن. وربما لهذه الأسباب جميعها فإن هذه الفئة ترى أن النصب مهمة لاستمرار التذكر.

بالمقابل هناك 48% و 56% لكل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة (إلى حدٍ ما) أي إن النصب التذكارية مهمة نسبياً (إلى حدٍ ما) لاستمرار التذكر، مما يعني أن المسألة نسبية من حيث إن النصب التذكارية ليست مهمة لاستمرار التذكر بصورة دائمة، بل إنها تكون مهمة لاستمرار التذكر في بعض الاحيان، وهو ما يؤكد أن العينتان حريصتان على عدم التقوقع في الماضي.

أما إجابة عينة الدراسة عن سؤال: هل المشاهد والنصب التذكارية لها أثر في نفوس الافراد؟

فقد توزعت الإجابات على النحو الأتي في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11) النسب المئوية لأثر المشاهد والنصب التذكارية في نفوس الافراد

الدولة	هل المشاهد والنصب التذكارية لها أثر في نفوس الافراد؟			
	أثر قيمي في نفسك	تؤثر إيجابيا في قيمك	تؤثر في مواقفك واتجاهاتك	ليس لها أي تأثير
العراق	34 %	27 %	16 %	23%
لبنان	43 %	11 %	8 %	38%

وعند تحليل الجدول أعلاه نجد أن أول قيمتين من الجدول(أثر قيمي في نفسك، تؤثر إيجابيا في قيمك) كانت 34% و27% في العينة العراقية و43% و11% في العينة اللبنانية. أي إن حاصل جمع أول قيمتين من الجدول(أثر قيمي في نفسك، تؤثر إيجابيا في قيمك) يكون 61% في العينة العراقية و54% في العينة اللبنانية. وربما ذلك يفسر لماذا النصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر، وبالتحديد تلك التي لها بعد وطني. ومن جهة ثانية فإن هناك16% و 8% في كل من العراق ولبنان على التوالي تعتقد أن النصب والمشاهد التذكارية تؤثر في المواقف والاتجاهات، بينما هناك 23% و38% في كل من العراق ولبنان على الترتيب تعتقد أن النصب والمشاهد التذكارية ليس لها أي تأثير.

وبصفة عامة فإن الجدول أعلاه يُشيرُ إلى مدى تأثير المشاهد والنصب التذكارية في نفوس الافراد وبشكل خاص تلك التي لها بعد وطني، إذ عندما تم سؤال العينة: أي الأبعاد التي تحتويها النصب التذكارية تجذبك أكثر؟

فقد توزعت الإجابات على النحو الأتي في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) النسب المئوية للأبعاد الجاذبة نحو النصب التذكارية

الدولة	أي الابعاد التي تحتويها النصب التذكارية تجذبك أكثر؟				
	وطني	ديني	مذهبي	قومي	أخرى
العراق	66 %	10 %	2 %	8%	14%
لبنان	59 %	5 %	0 %	13%	23%

ووفقاً للجدول رقم(12) يتبين وجود ارتفاع ملحوظ لمؤشر تأييد الهوية الوطنية لدى العينتان، إذ إن 66% و 59% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار"" البعد الوطني""؛ مقابل التدني الحاد للمؤشر الهوياتي(الديني، المذهبي، القومي،... وغيرها).

وما يعزز ذلك أن مؤشر الولاء للوطن يرتفع لدى العينتان على أي ولاء آخر وبوجه خاص في الإجابات ذات الصلة بالسؤال: هل المشاهد أو النصب التذكارية وتخيل الماضي يجعل الولاء عندك للوطن أو لغيره؟ وكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) النسب المئوية لتأثير المشاهد والنصب التذكارية في الولاءات المختلفة

الدولة	هل للمشاهد أو النصب التذكارية وتخيل الماضي يجعل الولاء عندك للوطن أو لغيره؟						
	للوطن	للدين	للمذهب	للقومية	للمنطقة	للقبيلة	أخرى
العراق	69 %	9 %	2 %	9%	1%	0%	10%
لبنان	56 %	3 %	2 %	10%	6%	0%	23%

ونلحظ في الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر الولاء للوطن على بقية الولاءات إذ إن 69% و 56% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار ""الولاء للوطن""، فضلاً عن التدني الحاد للولاءات الدينية والمذهبية والقومية لدى العينتان العراقية واللبنانية، كما أن هناك زيادة 13% للعينة العراقية عن العينة اللبنانية. وربما أن الرغبة في التخلص من ركام العنف الهوياتي لدى العراقيين تحفز الشعور بالمواطنة والوطنية هي السبب في هذه الزيادة. وربما للسبب نفسه كانت الإجابات تذهب الى اختيار الانجذاب للنصب التذكارية الوطنية عند السؤال: أيهما يجذبك أكثر النصب التذكارية الوطنية أم النصب التذكارية الهوياتية؟ إذ توزعت الإجابات كما في الجدول رقم (14):

جدول رقم (14) النسب المئوية لعامل الجذب في النصب التذكارية الوطنية والنصب التذكارية الهوياتية

الدولة	أيهما يجذبك أكثر النصب التذكارية الوطنية أم النصب التذكارية الهوياتية؟	
	النصب التذكارية الوطنية	النصب التذكارية الهوياتية
العراق	83 %	17 %
لبنان	92 %	8 %

ونلحظ من الجدول رقم(14) أن 83% و 92% من العينتين العراقية واللبنانية على التوالي ينجذب إلى النصب التذكارية الوطنية؛ وفي المقابل هناك 17% و 8% فقط من العراقيين واللبنانيين على التوالي ينجذبون إلى النصب الهوياتية، وهو ما يؤكد بالضرورة أرتفاع مؤشر الوطنية والولاء للوطن على أية ولاءات أخرى لدى عينة الدراسة.

ولهذا السبب نجد الإجابة عن سؤال: أيهما أفضل العيش مع ذاكرة وطنية أم العيش مع ذاكرة هوياتية؟ وكانت الاجابات أن 97% و 93% لكل من العراق ولبنان على التوالي يفضلون العيش مع ذاكرة وطنية بدلاً من العيش مع ذاكرة هوياتية(دينية، مذهبية، قومية، ...وغيرها).

وفي هذا الاتجاه أيضاً نجد أن السؤال المتمثل في: هل تتسامح السلطات في مراسيم إحياء الذكرى الخاصة بهويتك؟

نجد أن 78% و 94% في كل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة بـ(نعم) أي تعتقد أن هناك تسامح للسلطات في مراسيم إحياء الذكرى، مقابل 22% و 6% في كل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة بـ(لا) أي لا تعتقد أن السلطات تتسامح في مراسم إحياء الذكرى.

وعند تحليل لماذا هناك 22% من العينة العراقية تعتقد بعدم تسامح السلطات في مراسم إحياء الذكرى؟ فربما كان العنف الهوياتي بأبعاده الدينية والمذهبية والقومية قد ألقى بظلاله على هذه الفئة؛ وأنها مازالت تعيش ضغط المعاناة النفسية لهذا العنف وربما الجسدية أيضا؛ إذ إنها تكاد تشمل جميع الديانات والمذاهب والقوميات في العراق وهو ما يتضح في معطيات الجدول رقم (15) أدناه:

جدول رقم (15) النسب المئوية للخلفيات الدينية والقومية والمذهبية لمن يعتقد أن السلطات لا تتسامح في إحياء الذكرى(العينة العراقية)

الدين	مسلم	مسيحي	ايزيدي	صابئي	اخرى	
	56%	24%	16%	0%	4%	
القومية	عرب	اكراد	اشوري	تركمان	اخرى	
	48%	23%	17%	2%	10%	
المذهب	سني	شيعي	ارثوذوكسي	كاثوليكي	بروتستاتي	ارثوذوكسي مشرقي	اخرى
	40%	16%	0%	7%	4%	6%	27%

إلا أن المفارقة أن نسبة الـ(22%) هذه التي تعتقد ان السلطات غير متسامحة في مراسيم إحياء الذكري؛ هي أن 69% منها يفضلون أن يخضع الاحتفال بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها. وربما الرغبة في مغادرة أطر العنف الهوياتي تدفع أولئك إلى ضرورة إخضاع الاحتفال بالماضي لرقابة الدولة، لما يشكله

الاحتفال بالماضي أحياناً من شد وتوتر؛ أو إعادة بعض ملامح العنف الهوياتي؛ أو ربما يذكرهم الاحتفال بالماضي ببعض آثار العنف الهوياتي؛ الذي لا يريدون أن يعيدوا مشاهدته بين فينة وأخرى. بالمقابل نجد أنه على الرغم من أن 78% من العينة العراقية تعتقد أن السلطات متسامحة في مراسيم إحياء الذكري، بيد أنه عند تحليل موقف هذه الفئة الـ(78%) نجد أن منها 21% لا يفضلون إخضاع الماضي لرقابة الدولة ورعايتها على الرغم من اعتقادهم أن السلطات العراقية متسامحة في إحياء الذكرى. من جهة أخرى هناك رغبة لدى العينتان العراقية واللبنانية في ضرورة أن يكون الاحتفاء بالماضي خاضعاً لرقابة الدولة ورعايتها؛ وربما ذلك رغبة في تجاوز آثار الماضي وعدم تكرارها؛ ورغبة منها في أن يكون الاحتفاء بالماضي منظماً ويدعو لوحدة اللحمة المجتمعية والنسيج المجتمعي، لذا عند توجيه السؤال:

هل تفضل أن يخضع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها؟

نجد أن هناك 77% من العينة العراقية يفضلون أن يخضع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها مقابل 23% لا يفضلون ذلك. وعند تحليل هذه النسبة الـ(23%) التي لا تفضل أن يخضع الماضي لرقابة الدولة، نجد أن 90% منها يفضل العيش مع ذاكرة وطنية، و51% منها يُولد إحياء الذكرى عنده الشعور بالتعايش؛ وأن 54% منها يعزز إحياء الذكرى عنده الهوية الوطنية.

بالمقابل فإن هناك 62% من العينة اللبنانية يفضلون إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها؛ بينما هناك 38% من العينة لا يفضلون ذلك. وعند تحليل هذه النسبة(38%) فإن 82% منها يفضلون العيش مع ذاكرة وطنية، وأن 82% منها يُولد عنده إحياء الذكرى الشعور بالتعايش؛ وأن 98% منها يعتقدون أن السلطات تتسامح في مراسيم إحياء الذكرى الخاصة بهم. وربما لأسباب دينية – مذهبية لا يفضلون إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها (خاصةً إذا علمنا أن 18% منهم سنة؛ و 31% منهم شيعة؛ و20% منهم كاثوليك؛ و 30% منهم ارثوذوكس؛ و 1% منهم من مذاهب أخرى).

ومن زاوية أخرى فقد أثبتت العينتان العراقية واللبنانية رغبة كبيرة في التسامح والتعايش وذلك ما افصح عنه السؤال: هل إحياء الذكرى يولد الشعور عندك بالتعايش أو التسامح أو بأشياء أخرى؟ وكانت الإجابات كما في الجدول رقم (16):

جدول رقم (16) النسب المئوية للشعور الذي يولده إحياء الذكرى

الدولة	هل إحياء الذكرى يولد عندك الشعور بالتعايش أو التسامح أو بأشياء أخرى؟				
	الغضب	الانتقام	التسامح	التعايش	لاشيء
العراق	5 %	1 %	20 %	56%	18%
لبنان	3 %	0 %	27 %	63%	7%

ويلحظ من الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر التعايش والتسامح اللذان يشكلان كلاهما ما نسبته 76% و 90% في أوساط العراقيين واللبنانيين على الترتيب. وفي المقابل تراجع مؤشر الرغبة في الانتقام 1% و 0% لدى العينتان على التوالي، وكذلك تراجع خيار مشاعر الغضب بنسبة 5% العراق و 3% لبنان.

وهذا يوحي أن عينة الدراسة فيما يتعلق بتخليد الذكرى؛ على الرغم من أنها تعد المشاهد والنصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر، إلا أنها تؤكد الاتجاه الوطني فيما يتعلق بمشاعر الانجذاب نحو النصب التذكارية الوطنية ومن ثم يكون لديها الولاء للوطن أعلى من أي ولاء آخر مما يعزز شعورها بالتعايش والتسامح مع الآخر. وهو ما يُعد مؤشراً للتعافي من الاحتقان الهوياتي في كِلا المجتمعين.

ثالثاً: الهوية والحقيقة: يشتمل هذا المحور على 24 سؤالاً، وكانت إجابات عينة الدراسة حول سؤال: هل أن هويتك ترتبط بماضيك وماضي أجدادك؟

اختار 84% من العراق و 80% من ولبنان الإجابة بـ(بنعم)، ولما كان الماضي جزءاً من حياة الإنسان سواء عاشه هو أو نُقِل إليه فإنه يغدو جزءاً لايتجزأ من شخصيته وهويته ويؤثر في سلوكه وفي طريقة حياته، لذلك عند الإجابة على السؤال المتعلق: لبناء الهوية الوطنية هل ينبغي تذكر الماضي المؤلم أو الماضي السعيد أو نسيان الماضي؟. كانت الإجابات كما في الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17) النسب المئوية لتذكر الماضي وعلاقته ببناء الهوية الوطنية

الدولة	لبناء الهوية الوطنية هل ينبغي تذكر الماضي المؤلم أم الماضي السعيد أم نسيان الماضي؟		
	الماضي المؤلم	الماضي السعيد	نسيان الماضي
العراق	13 %	50 %	37 %
لبنان	29 %	54 %	17 %

ومن الجدول أعلاه يبدو أن هناك قناعة لدى عينة الدراسة أن تذكر الماضي السعيد هو الأفضل من أجلِ بناء هوية وطنية، لذا كان هناك 50% و 54% لكل من العراق ولبنان على التوالي يؤيدون ذلك، ولكن يبدو أن العينة العراقية لديها استعداداً أكبر لـ""نسيان الماضي"" من أجلِ بناء الهوية الوطنية(37%) بزيادة 20% عن العينة اللبنانية التي كانت نسبتها(17%) للخيار نفسه. بالمقابل فإن خيار""الماضي المؤلم"" كان 13% و 29% لكل من العراق ولبنان؛ ليؤشر أن العينة اللبنانية شكلت زيادة 16% عن العينة العراقية في مسألة تذكر الماضي المؤلم، مما يكشف بالضرورة أنَّ الماضي يحوز ثقلاً أكبر عند العينة اللبنانية. وهو ما يفسر عدم استعدادها لـ ""نسيان الماضي""(17%) على عكس العينة العراقية(37%).

وعلى الرغم من هذا الثقل الذي شكّله الماضي في العينة اللبنانية إلا أنها تتمتع بقدرة كبيرة ورغبة واضاحة في التعايش مع الآخر. وهو ما عبرت عنه عينة الدراسة عند الإجابة عن سؤال: هل تفضل أن يعيش في منطقتك هويات متنوعة أو هويتك فقط؟ وكانت الإجابات كما في الجدول رقم (18):

جدول رقم (18) النسب المئوية لمدى الرغبة في العيش مع هويات مختلفة

الدولة	هل تفضل أن يعيش في منطقتك هويات متنوعة أو هويتك فقط؟	
	هويات متنوعة	هويتك فقط
العراق	83 %	17 %
لبنان	98 %	2 %

وعلى الرغم مما يؤشره الجدول أعلاه من رغبة بالتعايش والانفتاح على الآخر لِكِلا العينتان إذ إن 83% من العراقيين و98% من اللبنانيين يؤيدون فكرة العيش مع هويات متنوعة، إلا أن العينة اللبنانية شكلت زيادة قدرها 15% عن العينة العراقية. وربما مرد هذا الفارق بين العينتان يفسره سؤال الثقة بالآخر؛ وتحديداً العينة اللبنانية وفقاً لبيانات الجدول رقم (19) كما موضح أدناه:

جدول رقم (19) النسب المئوية لمدى الثقة بالآخر

الدولة	هل تثق بالآخر؟		
	المتفق معك(دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها)	المختلف معك(دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها)	المعادي لك
العراق	70 %	27 %	3 %
لبنان	40 %	58 %	2 %

ويلحظ من الجدول أعلاه أن العينة اللبنانية أكثر ثقة بالآخر المختلف معك (دينيا، مذهبياً، قومياً وغيرها) إذ تصل النسبة الى 58% في مقابل 27% للعينة العراقية؛ وهذا الفارق الذي يصل الى 31% يُشيرُ الى أن هناك رغبة كبيرة في التعايش، وإيمان كبير في المصير المشترك لدى العينة اللبنانية، وأن هذا الفارق جاء على حساب الثقة بالآخر المتفق معك(دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها). فقد سجلت العينة اللبنانية 40% في مقابل 70% للعينة العراقية. وربما مرد هذا الفارق في المؤشرين(المتفق معك، والمختلف معك) هو أن العينة العراقية مازالت تعاني من العنف والشد الطائفي الذي ما فتأت مشاهده تتكرر بين مناسبة وأخرى؛ على عكس الحالة اللبنانية، لذا كانت العينة العراقية أكثر ثقة بالآخر المتفق معك(دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها) 70%، على حساب الثقة بالآخر المختلف معك(دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها) 27% وهو خلاف الحالة اللبنانية. ومما تجدر الاشارة إليه أنه ولأول وهلة قد يبدو أن هناك تعارض في العينة العراقية في الجدولين (18 و19) أعلاه، إذ سجلت في الجدول رقم(18) 83% منها تفضل العيش مع هويات متنوعة، بينما في الجدول رقم(19) سجلت أن 23% منها تثق في الآخر المختلف. وتفسير ذلك أن العنف الطائفي والحرب على داعش وآثارهما النفسية والاجتماعية القائمة حتى اللحظة قد أوجدا مثل هذا التعارض في الذاكرة العراقية بشكل خاص، فهي تشدد على الرغبة في التعايش مع الآخر المختلف من جهة، ولكنها أقل ثقة في الآخر من جهةٍ ثانية. خصوصاً أن تنامي مثل هذه الثقة وتعزيزها يستلزم بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الحكومية وغير الحكومية على أسس المساواة والمهنية والاحتكام الى القانون. وهو ما يفتقر إلية العراق الذي يعاني من ضعف الأداء المؤسساتي وعدم الاستقرار السياسي.

وربما ذلك يفسر تفاوت العينتان في الثقة بالماضي المنقول من الآخر وكذلك الثقه بماضي الآخر وهو ما يتجلى في بيانات الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20) النسب المئوية لمدى الثقة بالماضي المنقول من الآخر المختلف

الدولة	هل تثق بالماضي المنقول من الآخر المختلف معك (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها) ؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	10 %	37 %	53 %
لبنان	10 %	19 %	71 %

ويلحظ من الجدول أعلاه أن العينة اللبنانية التي اختارت إجابة(إلى حدٍ ما) 71%. وهذا يعني أنها تثق بالماضي المنقول من الآخر المختلف (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها) بشكل نسبي وبفارق 18% عن العينة العراقية التي اختارت الإجابة نفسها(إلى حدٍ ما) وبنسبة 53%. وجاء هذا الفارق للعينة اللبنانية على حساب الإجابة بـ(لا) حيث كانت العينة اللبنانية 19% مقابل 37% للعينة العراقية وبالفارق نفسه ايضاً 18%. لتؤشر هذه الفوارق أن العينة اللبنانية أكثر ثقة بالماضي الذي ينقله الآخر المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً.

وعموماً فإن خيار(لا) أي عدم الثقة بالماضي المنقول من الآخر المختلف معك، وخيار(إلى حدٍ ما) أي عدم الثقة نسبياً بالماضي المنقول من الآخر المختلف لِكِلا العينتان جاء على حساب الخيار(نعم) أي الثقة بالماضي المنقول من الآخر المختلف معك، والذي سجل 10% فقط.

وكذا الحال تكرر في السؤال المتعلق بمدى الثقة بماضي الآخر؟ وليس بالماضي المنقول من الآخر كما في السؤال أعلاه، وكانت الإجابات عن سؤال: هل تثق بماضي الآخر المختلف معك (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها)؟ كما في الجدول رقم (21):

جدول رقم (21) النسب المئوية لمدى الثقة بماضي الآخر

الدولة	هل تثق بماضي الآخر المختلف معك (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها)؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	14 %	30 %	56 %
لبنان	4 %	15 %	81 %

ويلاحظ على الجدول أعلاه أن العينة اللبنانية التي اختارت إجابة(إلى حدٍ ما) 81%، مقابل 56% للعينة العراقية. وهذا يعني أن العينة اللبنانية تثق بماضي الآخر المختلف (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها) نسبياً (إلى حدٍ ما) وبفارق 25% عن العينة العراقية، وجاء هذا الفارق للعينة اللبنانية على حساب الإجابة بـ(لا) 15% مقابل 30% للعينة العراقية وبفارق 15% لتؤشر هذه الفوارق أن العينة اللبنانية أكثر انفتاحاً على الآخر؛ لذا هي أكثر ثقة بالآخر وبماضيه المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً. وربما مرد ذلك هو ترسخ الحياة المدنية في المجتمع اللبناني أكثر منها في المجتمع العراقي، إذ إن المواطن اللبناني اليوم بعد نحو ثلاثة عقود على التخلص من الأطر التي كانت توفرها هويته الفرعية المذهبية والطائفية والقومية من ملاذات آمنة في مواجهة العنف الهوياتي الطائفي والمذهبي، هو اليوم أكثر احتكاماً إلى المنظومة القانونية وأكثر انفتاحا على الآخر؛ بعكس الحالة العراقية التي مازالت تجد في هويتها الفرعية

ملاذاً آمناً في مواجهة العنف الهوياتي الذي يهدد وجودها بين فينة وأخرى؛ لذا كانت أقل ثقة بماضي الآخر.

ولكن على الرغم من هذا الضغط النفسي والمعنوي فإن هناك رغبة كبيرة في التعايش وهذا ما يفسره جواب السؤال: هل أن ماضيك أكثر أهمية من ماضي الآخرين؟ وكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (22):

جدول رقم (22) النسب المئوية لمدى أهمية الماضي بالنسبة لماضي الآخرين

الدولة	هل أن ماضيك أكثر أهمية من ماضي الآخرين ؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	19 %	47 %	34 %
لبنان	5 %	88 %	7 %

ويبدو أن العينة اللبنانية أكثر تقبلا للآخر وأكثر استعدادا للتعايش معه، إذ هناك 88% منها اختارت الإجابة بـ(لا) أي إنها لا تشعر أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين. وهناك 5% منها فقط اختارت الإجابة بـ(نعم) أي إنها تشعر أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين، مقابل 47% من العينة العراقية اختارت الإجابة بـ(لا) و 19% فقط اختارت الإجابة بـ(نعم) و 34% اختارت الاجابة بـ(إلى حدٍ ما) أي إنها تشعر نسبياً أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين وهي عموماً حالة إيجابية أيضاً في المجتمع العراقي لأن هناك فقط 19% من العينة تشعر أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين؛ وهي نسبة قليلة وتؤشر حالة تعافي بطيء نسبياً ويحتاج إلى وقت أطول للشفاء.

وهذا ما تؤكده إجابة السؤال الأتي:

هل أن ماضيك أكثر صحة من ماضي الآخرين؟ إذ توزعت الإجابات في الجدول رقم (23) على النحو الأتي:

جدول رقم (23) النسب المئوية لمدى صحة الماضي قياساً لماضي الآخرين

الدولة	هل أن ماضيك أكثر صحة من ماضي الآخرين؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	18 %	42 %	40 %
لبنان	21 %	73 %	6 %

ومن الجدول أعلاه نجد أن 73% من العينة اللبنانية اختارت الإجابة بـ(لا) أي لاتشعر أن ماضيها أكثر صحة من ماضي الآخرين؛ بينما 21% فقط اختارت الإجابة بـ(نعم)؛ وهو ما يؤشر درجة الانفتاح على الآخر في العينة اللبنانية، بالمقابل كان هناك 42% من العينة العراقية اختارت الإجابة بـ(لا)؛ بينما 18% فقط اختارت الإجابة بـ(نعم)؛ فضلاً عن 40% تشعر نسبياً أن ماضيها أكثر صحة من ماضي الآخرين لذلك اختارت الإجابة(إلى حدٍ ما). وهذه مؤشرات ايجابية تؤشر حالة التعافي للمجتمع العراقي. ففي ضوء الجدولين(22 و 23) أعلاه هناك فقط 19% و18% اختارت الإجابة بـ(نعم) في العينة العراقية. أي إن هناك فقط 19% و18% تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين، في حين أشرت الإجابة بـ(لا) حالة تعافي ملحوظ إذ هناك نحو نصف العينة العراقية(47% و42%) لا تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين، بينما أشرت الإجابة(إلى حدٍ ما) حالة تعافي نسبي. بالمقابل سجلت الحالة اللبنانية حالة تعافي تام تقريباً من هذه المسألة فمن الجدولين(22 و 23) أعلاه هناك 5% و21% فقط تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين، بينما هناك 88% و 73% كانت مع الخيار(لا) أي إنها لا تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين؛ وهو ما يؤشر حالة تعافي تام من أرث الماضي الثقيل واستعداداً أكبر لتقبل الآخر والثقة فيه، بينما هناك فقط 7% و 6% تعتقد نسبياً أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين لذلك كانت مع الخيار(إلى حدٍ ما)، وربما الفارق بين الحالتين العراقية واللبنانية، هو ما اسلفناه سابقاً من أن الحالة العراقية مازالت تعاني وطأة العنف الهوياتي بينما الحالة اللبنانية غادرته منذ زمن.

وعموماً ما يؤكد حالة التعافي (النسبي أو التام) للعينتين العراقية واللبنانية هو الرغبة الكبيرة في السلام التي أفصحت عنها إجابات السؤال: إذا مر مجتمعك بحالة صراع هل تؤيد السلام؟

فإن 99% و 98% اختارت الإجابة بـ(نعم) لكل من العراق ولبنان على التوالي لتؤيد السلام وتنبذ الصراع.

من جهة ثانية فإن هذه الرغبة الكبيرة في السلام تؤكدها الرغبة الكبيرة في تحصيل الحقوق عبر المساقات القانونية، وهي ما تؤكدها إجابات السؤال: هل تفضل تحصيل حقوقك عن طريق القانون؟

اختار 93% من العراقيين و 92% من اللبنانيين الإجابة بـ(نعم)، على الرغم من عدم الثقة في المؤسسات الحكومية القائمة في البلدين. إذ عندما تم توجيه سؤال: هل تثق بالمؤسسات الحكومية في بلدك؟

كانت الإجابة كما يبينها الجدول رقم (24):

جدول رقم (24) النسب المئوية لمدى الثقة بالمؤسسات الحكومية

الدولة	هل تثق بالمؤسسات الحكومية في بلدك؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	3 %	55 %	42 %
لبنان	4 %	43 %	53 %

ويلحظ على الجدول أعلاه تقارباً كبيراً في الإجابات بين العينتان وارتفاع مؤشر عدم الثقة بالمؤسسات الحكومية. إذ كانت نسبة الاجابة بـ(نعم) أي من يثق بالمؤسسات الحومية بشكل تام متدنية جداً 3% و 4% في كل من العراق ولبنان على التوالي، بينما هناك 55% و 43% في كل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الاجابة بـ(لا) أي لا تثق بالمؤسسات الحكومية. وأن 42% و 53% في كل من العراق ولبنان اختارت الإجابة (إلى حدٍ ما) أي إنها تثق نسبياً بالمؤسسات الحكومية. وعموماً فإن بيانات الجدول أعلاه تكشف عن انخفاض مستوى الشرعية للنظامين السياسيين في منظور أبناء المجتمعين، سيما حين يقترن ذلك بعدم الثقة بالمؤسسات الحكومية في تحصيل الحقوق وهو ما عبر عنه السؤال:

هل تثق بالمؤسسات الحكومية في تحصيل حقوقك وانصافك؟

وكانت الإجابات كما في الجدول رقم (25):

جدول رقم (25) النسب المئوية للثقة بقدرة المؤسسات الحكومية في تحصيل الحقوق

الدولة	هل تثق بالمؤسسات الحكومية في تحصيل حقوقك وانصافك؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	8 %	44 %	48 %
لبنان	5 %	37 %	58 %

ويبدو من الجدول رقم(25) انخفاض مؤشرات الثقة بقدرة المؤسسات الحكومية على انصاف المواطنين وتحصيل حقوقهم. إذ هناك فقط 8% العراق و 5% لبنان تثق بقدرة المؤسسات الحكومية على تحصيل الحقوق، في الجانب المقابل هناك ارتفاع ملحوظ في مؤشرات عدم الثقة إذ هناك 44% و37% من العينتين العراقية واللبنانية لا تثق بالمؤسسات الحكومية في تحصيل حقوقها لذلك اختارت الإجابة بـ(لا)؛ بينما هناك 48% و58% في كل من العراق ولبنان على التوالي تثق نسبياً (إلى حدٍ ما) بقدرة المؤسسات الحكومية على انصافها وتحصيل حقوقها لذلك اختارت الإجابة بـ(إلى حدٍ ما).

وعدم الثقة بقدرة المؤسسات الحكومية على الانصاف وتحصيل حقوق المواطنين؛ ربما هو الذي دفع العينتان إلى عدم تقديم البلاغات أمام المحاكم ضد انتهاكات حقوق الانسان التي تعرضت لها. فعلى الرغم من أن 67% و 56% في كل من العراق ولبنان أجابوا بأنهم تعرضوا للانتهاكات؛ إلا أن هناك فقط 15% و 14% في كل من العراق ولبنان على التوالي قدمت بلاغاً للمحاكم عن الانتهاكات التي تعرضت لها. وربما أن عدم تقديم البلاغات أمام المحاكم على الرغم من ارتفاع مؤشر التعرض للانتهاكات(67% و 56%) سببه عدم الثقة في المؤسسات الحكومية من ناحية؛ والضغط الاجتماعي المتمثل بالقيم والأعراف الاجتماعية من ناحية أخرى، وهذا يبدو ظاهراً في السؤال الذي تم توجيهه لعينة الدراسة:

هل مجتمعك يحترم القانون؟ وتوزعت الإجابات على النحو الأتي في الجدول رقم (26):

الجدول رقم (26) النسب المئوية لمدى احترام المجتمع للقانون

الدولة	هل مجتمعك يحترم القانون؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	8 %	51 %	41 %
لبنان	7 %	46 %	47 %

ويبدو من مؤشرات الجدول أعلاه أن القيم المجتمعية تطغى على القيم القانونية لدى عينة الدراسة على الرغم من التفضيل العالي لتحصيل الحقوق بالقانون كما مر بنا آنفاً، ويبدو أن ضغط القيم المجتمعية يلقي بثقله على كاهل المجتمعين العراقي واللبناني. إذ إن 51% و 46% لكل من العينتين العراقية واللبنانية على التوالي ترى أن المجتمع لا يحترم القانون لذلك كانت مع خيار(لا)، بينما 41% و 47% لكل من العينتين على التوالي ترى أن المجتمع لا يحترم القانون نسبياً لذلك كانت مع خيار(إلى حدٍ ما)، مقابل 8% و 7% فقط في كل من العراق ولبنان تعتقد أن المجتمع يحترم القانون لذلك كانت مع خيار(نعم .)

لكن المشكلة لا تتوقف هنا؛ بل تمتد الى وجود القناعة لدى عينة الدراسة أن المؤسسات الحكومية لا تحترم القانون، وهذا يبدو جلياً عند السؤال:

هل المؤسسات الحكومية تحترم القانون؟ وكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (27):

الجدول رقم (27) النسب المئوية لمدى احترام المؤسسات الحكومية للقانون

الدولة	هل المؤسسات الحكومية تحترم القانون ؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	4 %	51 %	45 %
لبنان	1 %	45 %	54 %

ونلحظ أن الجدول رقم(27) يؤشر انخفاضاً حاداً في مستوى الشرعية للنظامين السياسيين القائمين ومؤسساتهما الحكومية. إذ هناك فقط 4% العراق و 1% لبنان يعتقدون أن المؤسسات الحكومية تحترم القانون لذلك اختارت الإجابة بـ(نعم)، بينما هناك 51% العراق و45% لبنان يعتقدون أن المؤسسات الحكومية لا تحترم القانون لذلك اختارت الإجابة بـ(لا)؛ في حين هناك 45% العراق و54% لبنان يعتقدون أن المؤسسات الحكومية تحترم القانون نسبياً لذلك اختارت الإجابة(إلى حدٍ ما). وبوجه عام يمكن القول أن مؤشرات الجدول أعلاه تكشف عن انخفاض حاد في مستوى الشرعية للنظامين السياسيين ومؤسساتهما الحكومية من ناحية، وارتفاع قيم الضغط الاجتماعي من ناحية أخرى، كما تفسر المؤشرات في الجداول أعلاه(24 و25 و26 و27) أسباب الضغط الاجتماعي.

رابعاً: توظيف وتسييس الذاكرة: اشتمل هذا المحور على أحد عشر سؤالاً، ووجدنا فيه أن عينة الدراسة تعتقد أن الذاكرة في المجتمعات التي تخضع للتقاليد القبلية والدينية هي ذاكرة غير حرة، وهو ما كشفته البيانات ذات الصلة بالسؤال:

هل الذاكرة في المجتمعات التي تخضع للتقاليد القبلية والدينية هي ذاكرة حرة ؟

إذ كان 74% و 94% في كل من العينتين العراقية واللبنانية تعتقد أن الذاكرة غير حرة؛ بزيادة 20% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية. وربما سبب ذلك يكمن في اختلاف طبيعة المجتمع العراقي عن المجتمع اللبناني فهناك حضور أكثر تأثيراً للقبيلة والعشيرة في المجتمع العراقي مقابل إنحسار دور القبيلة في المجتمع اللبناني.

من ناحية ثانية يتعزز هذا الاختلاف عند الإجابة عن السؤال:

هل تعتقد انه تم تسييس الذاكرة الجماعية الخاصة بهويتك(الاثنية، الدينية، المذهبية وغيرها)؟

وكانت الإجابات كما يبينها الجدول رقم (28):

جدول رقم (28) النسب المئوية لمدى تسييس الذاكرة الجماعية

الدولة	هل تعتقد انه تم تسييس الذاكرة الجماعية الخاصة بهويتك(الاثنية، الدينية، المذهبية وغيرها)؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	44 %	13 %	43 %
لبنان	65 %	3 %	32 %

ومن الجدول نجد أن هناك 44% و 65% من العينتين العراقية واللبنانية على التوالي تعتقد أن الذاكرة خضعت للتسييس والتوظيف؛ وبفارق 21% لصالح العينة اللبنانية. وربما مرد ذلك الطبيعة المتمدنة للمجتمع اللبناني، بينما هناك 43% و 32% في العراق ولبنان على التوالي تعتقد أن الذاكرة خضعت للتسييس والتوظيف نسبياً(إلى حدٍ ما)، وفي المقابل يعتقد 13% و3% من المُستبينين العراقيين واللبنانيين أن الذاكرة الجماعية لا يتم تسييسها ولا توظيفها.

ويبدو أن هناك قناعة كبيرة لدى العينتان العراقية واللبنانية أن هناك تسييس وتوظيف لذاكرتهم الهوياتية لذلك يرى 70% و 83% في كل منهما أنه تم استغلال ذاكرتهم من أجلِ تحقيق مصالح معينة، وبفارق 13% لصالح العينة اللبنانية. وربما علة ذلك تكمن في اختلاف طبيعة المجتمعين وبشكل خاص بعد العام ٢٠٠٣ إذ أضحت القبيلة والعشيرة وسواهما من مكونات المجتمع الأولي بمثابة ملاذٍ آمن للهويات الفرعية العراقية بوجهٍ خاص في سبيل الحفاظ على وجود الذات وأمنها، بسبب العنف الطائفي الذي ضرب المجتمع العراقي وبلغ ذروته في الأعوام 2005 – 2007. وهو ما يدعونا للقول أن مثل هذا السبب يُفسر أيضاً ما ذهبت إليه عينة الدراسة عند السؤال:

هل تؤيد قيام النخبة السياسية بتسييس الذاكرة الاجتماعية في بلدك؟

ونجد أن 67% و 93% في كل من العراق ولبنان على التوالي رفضت ذلك وبفارق 26% لصالح العينة اللبنانية، فضلاً عن أن هناك توجه لدى العينتان في تحديد النخبة السياسية – الدينية (الإسلام السياسي) بأنها تقف وراء استغلال وتوظيف ذاكرة المجتمع وهو ما كشفت عنه البيانات ذات الصلة بالسؤال:

من يقوم باستغلال ذاكرتك الاجتماعية؟ وتوزعت الإجابات في الجدول رقم (29) على النحو الأتي:

جدول رقم (29) النسب المئوية لاستغلال الذاكرة

الدولة	من يقوم باستغلال ذاكرتك الاجتماعية؟				
	المؤسسات الحكومية	النخبة التي تمثلني	النخبة الدينية	النخبة السياسية	النخبة السياسية–الدينية
العراق	7 %	14 %	4 %	12%	63%
لبنان	0 %	10 %	1 %	2%	87%

ويتضح أن العينتين تتفقان على تحديد النخبة السياسية–الدينية(الإسلام السياسي) 63% و 87% في كل من العراق ولبنان بأنها تقوم باستغلال الذاكرة الاجتماعية للمجتمع وبفارق 24% لصالح العينة اللبنانية. ويبدو أن هذا الإتفاق قد تبلور نتيجة للفشل الذي مُني به المجتمعان العراقي واللبناني من جراء السلطة السياسية ومؤسساتها التي شكلتها أحزاب الإسلام السياسي في البلدين وبالأخص في العراق.

وهذا التحديد لجهة الاستغلال يبدو أكثر وضوحا عندما تم توجيه السؤال:

هل النخبة السياسية تستغل ذاكرتك الهوياتية (الدينية المذهبية الاثنية وغيرها) من أجلِ الحشد والدعم في صراعها السياسي لتحقيق مصالح معينة؟

فكان 90% و 97% في كل من العراق ولبنان على التوالي يؤيدون ذلك. وربما لهذا السبب هناك 84% و 98% في كل من العراق ولبنان يعتقدون أن تسييس وتوظيف وأدلجة الذاكرة يزيد فعل الشقاق والتنازع الاجتماعي.

خامساً: الذاكرة الوطنية: إشتمل هذا المحور على 20 سؤالاً. وكانت عينة الدراسة تعتقد أنه ينبغي بناء ذاكرة وطنية لمجتمعات ما بعد الصراع، فعند اجابتها عن السؤال المتمثل في:

اذا كان مجتمعك قد مر بحالة صراع مجتمعي؛ هل تفضل بناء ذاكرة وطنية أو التمسك بالذاكرة الهوياتية (الدينية المذهبية الاثنية وغيرها)؟

كان هناك 91% و 95% لكل من العراق ولبنان على التوالي يفضلون بناء ذاكرة وطنية على التمسك بالذاكرة الهوياتية.

وفي سياق تشخيص مدى قدرة عينة الدراسة بوجهٍ عام على التمييز بين الذاكرة الوطنية وذاكرة النظام السياسي وهو ما برز بشكل واضح في بيانات السؤال: هل أن الذاكرة الوطنية هي غير ذاكرة النظام السياسي؟

إذ كشفت الإجابات أن 90% و 96%% لكل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة بـ(نعم)، لذلك نجد عينة الدراسة عند توجيه السؤال:

هل أن ذاكرة النظام السياسي هي ذاكرة تعبر عن الفلسفة التي يعتنقها النظام السياسي القائم والجماعة الممارسة للسلطة؟ كانت الإجابة بنسبة 91% لكل من العينتين العراقية واللبنانية بـ(نعم)، بالمقابل عند توجيه سؤال:

هل تعتقد أن الذاكرة الوطنية هي ذاكرة اجتماعية تعبر بشكل عادل ومتساوٍ عن ذاكرات كل مكونات المجتمع وهوياته الدينية والعرقية والاثنية وغيرها؟ كانت الإجابات 96% و 93% لكل من العراق ولبنان اختارت الإجابة بـ(نعم).

وربما لهذا السبب ترى عينة الدراسة 98% و 100% لكل من العراق ولبنان أنه للعيش بسلام واستقرار ينبغي للمؤسسات الوطنية أن تعمل على إعادة بناء ذاكرة المجتمع، ولتحقيق هذا المطلب تتفق العينتان بنسبة 96% و 98% لكل من العراق ولبنان على ضرورة تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية، كما أن 93% و 100% لكل من العراق ولبنان ترى أنه ينبغي تغيير مناهج التربية والتعليم أيضا من أجلِ بناء ذاكرة وطنية اندماجية والابتعاد عن التعليم الانقسامي، فضلاً عن ذلك فإن 83% و 98% لكل من العينتين العراقية واللبنانية تعتقد أن الكتب المدرسية المتعلقة بالتاريخ تعتمد اسلوب التلقين.

من ناحية أخرى فإن عينة الدراسة عندما تم سؤالها:

هل تؤيد بناء ذاكرة اجتماعية وطنية في بلدك تضم كل الذاكرات الاجتماعية لمكونات المجتمع (الدينية، الاثنية، القومية، وغيرها) وتعبر عنها بشكل عادل ومتساوٍ؟

فإن 96% و93% في كل من العراق ولبنان تؤيد ذلك. وربما لهذ السبب فضلت العينتان 86% و 83% في كل من العراق ولبنان فضلت نسيان الماضي المؤلم عندما تم سؤالها:

هل تفضل نسيان الماضي المؤلم من أجلِ بناء ذاكرة وطنية تضم وتعبر عن كل ذاكرات الجماعات والهويات الأخرى (الدينية، الاثنية، القومية، وغيرها) في بلدك؟

لذلك ترى العينتان 84% و 80% لكل من العراق ولبنان أنه للعيش بسلام واستقرار ينبغي أن يتضمن الخطاب السياسي والاجتماعي تجاوزاً لحالات الاحتقان والصراع، وأن لا يركز على أسباب الصراع أو على المتنازعين، وأن يعمل على تحديد أسباب الصراع وطرق حلها دون الإشارة للمتخاصمين كما في الجدول رقم (30):

جدول رقم (30) النسب المئوية لمضامين الخطاب السياسي والاجتماعي

الدولة	للعيش بسلام واستقرار ماذا ينبغي بالخطاب السياسي والاجتماعي أن يحدد؟		
	تحديد أسباب الصراع	تحديد المتخاصمين المتنازعين	تحديد أسباب الصراع وطرق حلها دون الإشارة للمتخاصمين
العراق	11 %	5 %	84 %
لبنان	17 %	3 %	80 %

ومن جهة آخرى نجد أن العينتين تتفقان على ضرورة تضمين خطابات الاحتفال بإحياء الذكرى؛ التركيز على بناء الإنسان والمستقبل بدلاً من التركيز على تذكر الآلام وجراح الماضي. لذلك كانت الإجابات حول سؤال: على ماذا ينبغي أن تركز الخطابات التي تلقى في مناسبات الاحتفال بإحياء الذكرى؟ وكان 89% و 88% لكل من العراق ولبنان على التوالي ترى أنه ينبغي التركيز على بناء الإنسان والمستقبل.

وربما ذلك يفسر لماذا ترى العينتان 68% 70% لكل من العراق ولبنان أنه إذا صممنا على تذكر الاحداث والمآسي المريرة بشكل دائم لا يمكن أن نعيش بسلام واستقرار. وهذا يعني أن الاصرار على العيش في دائرة تذكر الأحداث والمآسي المريرة لن يؤدي إلى السلام والاستقرار. لذا تركز العينتان 93% و86% لكل من العراق ولبنان على ضرورة التخلي عن الذاكرة المؤججة للصراع.

المحور الثالث: استنتاجات الدراسة

خلصت الدراسة الى جملة استنتاجات أهمها ما يأتي:

1- تميزت العينة اللبنانية بأنها أكثر نضجاً واستقراراً من العينة العراقية من حيث الفئات العمرية؛ إذ كان فيها 38% من الفئة العمرية(50-فما قوق)، في حين كان فيها 10% من الفئة العمرية(20-29)، على خلاف العينة العراقية التي شكلت فيها الفئة العمرية(50-فما قوق) 17% فقط، بينما شكلت الفئة العمرية(20-29) 29% منها، بينما تقاربت العينتان في الفئات العمرية(30-39 و40-49) إذ شكل مجموعهما 52% في لبنان و 54% في العراق. كما تميزت العينة اللبنانية عن العينة العراقية بفارق المشاركة النسوية إذ شكلت 43% من العينة بينما شكلت المشاركة النسوية في العينة العراقية 27% فقط، الأمر الذي يوحي بثقل وزن المرأة في المجتمع اللبناني ودرجة الوعي والانفتاح على الآخر.

من ناحية أخرى غلبت الديانة الاسلامية على العينة العراقية إذ شكل المسلمون 69% منها؛ بينما غلبت الديانة المسيحية في العينة اللبنانية إذ شكل المسيحيون 58% منها.

2- على الرغم من أن الذاكرة الجماعية تتعلق بالماضي ليس لأن الماضي يفرض نفسه؛ وإنما لكون الأشخاص يستحضرونه في الممارسة عبر هويتهم الاجتماعية[1]، فقد أثبتت عينة الدراسة أنه على الرغم من أن أسباب الصراع ترتبط بالماضي 86% العراق و97% لبنان؛ إلا أن العينتين لا تتذكران الماضي لأنه ماضي وإنما تتذكرانه من أجلِ الاستفادة من دروسه وعدم تكرارها مستقبلا. لذلك كانت العينتان تفضلان العيش مع الحاضر والمستقبل 87% العراق و 89% لبنان. كما أن العينتان لا تريدان لابنائهما العيش مع الماضي 89% العراق و91% لبنان، لأنهما تعتقدان أن الماضي يعمل على التفرقة أكثر مما يعمل على التوحيد 63% العراق و 80% لبنان. فضلا عن ذلك فإن العينتين لا تنظران إلى الماضي بأنه مقدس أو أن كل أحداثه أحداث صحيحة، بل تعتقدان أن أحداث الماضي صحيحة نسبياً(إلى حدٍ ما) 49% العراق و 68% لبنان، كما أن هناك 42% من العراق و23% من لبنان يعتقدون أن أحداث الماضي غير صحيحة. وهو ما يؤكد رغبة العينتان في العيش مع الحاضر لأجل المستقبل، لذا فإن استذكار الماضي وفقاً لبيانات العينتان يتم من أجلِ الاستفادة من دروسه لعيش حاضر ومستقبل أكثر استقراراً، وهذا يبدو خلافاً لما يثبته بعض الباحثين من أن أحداث الماضي لها تأثير حاسم في ذاكرة المستقبل [2] . ولعلَّ مثل هذا المنظور يصدق على مجتمعات أُخرى وأحداثٍ بعينها من مثل "الهولوكوست" أو " قرن الاذلال في الصين" على سبيل المثال ولا يصدق على كل المجتمعات بصفة عامة.

3- كشفت الدراسة عن اختلاف المرجعيات الثقافية للمجتمعين العراقي واللبناني التي نقشت أثارها في حفريات الوعي الجمعي، وعلى وجه الخصوص مسألة الماضي المنقول شفاهاً والماضي المنقول كتابة. إذ أيدت العينة العراقية أن أكثر المصادر صدقية لنقل الماضي هو الماضي المنقول شفاهاً 47% في حين كان الماضي المنقول كتابة 18%، بينما كانت المصادر الأكثر صدقية للعينة اللبنانية هو الماضي المنقول كتابة 47% بينما الماضي المنقول شفاهاً كان 14% فقط، ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والنمط الثقافي السائد في كِلا المجتمعين، وربما الأحداث المريرة للعنف الهوياتي الذي

[1] Larry Ray and Slawomir Kapralski , Introduction to the special issue – disputed Holocaust memory in Poland, Holocaust Studies, A Journal of Culture and History, Vol. 25, No. 3, (Britain, Francis & Taylor, 2019), p. 211.

[2] قارن مع : Larry Ray and Slawomir Kapralski, Ibid., p. 213.

فتك بالمجتمع العراقي منذ عام 2003 ومازال مستمرا (وإن كان نسبياً حالياً) لحين كتابة هذه السطور جعل من العلاقات والروابط الأولية أكثر تماسكاً واستحضاراً، فكانت العائلة والعشيرة والقبيلة أكثر الروابط والبيئات التي وفرت ملاذاً آمناً للهوايات المجتمعية في صراعها في خضم العنف الهوياتي. فحين انكشف ضعف الدولة العراقية وعدم قدرتها في توفير الحماية للمجتمع تقدمت القبيلة والعشيرة على الدولة في هذا المضمار بتوفير الأمن الهوياتي الذاتي لافرادها[1]، وفي بيئة تتقدم فيها القبيلة والعشيرة على بقية الروابط الاجتماعية والمدنية فمن الطبيعي يكون النقل الشفوي للماضي عبر استذكار الأحداث المهمة والشخصيات البارزة من أبرز عمليات استحضار الماضي لمواجهة عنف الحاضر؛ وبالنتيجة يغدو الماضي المنقول شفاهاً هو الأكثر صدقيةً لدى العينة العراقية من بين المصادر الأخرى.

أما العينة اللبنانية فإن طبيعة ونمط الثقافة السائدة في المجتمع اللبناني فرضت نفسها وبالأخص أن لبنان يعد بلداً سياحياً منفتحاً وفيه الحياة المدنية والروابط المدنية أكثر حضوراً من الروابط الأولية؛ سيما وأن العينة اللبنانية عند الإجابة على الإستبانة كانت قد تجاوزت حالة العنف الهوياتي لنحو ثلاثة عقود وهي تختلف عن العينة العراقية التي مازالت تعيش حالة العنف الهوياتي؛ إذ كانت العينة اللبنانية ترى في الماضي المنقول كتابةً هو أكثر المصادر صدقية أمام التراجع الملحوظ للماضي المنقول شفاهاً.

4- كشفت عينة الدراسة أن الاحتفاء بالذكرى عمل على تزويد الضحايا بأدوات للتعامل مع الماضي. لذا أكدت العينتان أن الاحتفال بالذكرى عزز لديها الشعور بالهوية الوطنية 58% العراق و 60% لبنان، كما عزز لديها الشعور بالتسامح والتعايش إذ كان مجموعهما في العراق 76% بينما كان مجموعهما في لبنان 90%. وعلى الرغم من أن إحياء الذكرى يعده بعض الباحثين بأنه عمل سياسي ينطوي على إعادة تنظيم الماضي بالنسبة للحاضر[2]. إلا أنه على الرغم من ذلك فإن العينتين فضلت إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها 77% العراق و 62% لبنان. ذلك أن الاحتفاء بالماضي إذا ما تُرِك دون رقابة ودون تقنين وسيطرة من الممكن أن يتحول الى مناسبة للاحتقان الطائفي والمذهبي والقومي وغيرها من أشكال الاحتقان الهوياتي، لذا أكدت العينتان على ضرورة اخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها، ويبدو أن معظم المستبينين في عينة الدراسة لا يريدون أن يكون الماضي سبباً في إحداث الفرقة والاقتتال لدى الأجيال الجديدة بقدر ما يكون دافعاً لنسيان الماضي. ذلك أنهم ينجذبون بوجهٍ عام للنصب

[1] هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، في: إسحاق نقاش و(آخرون)، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الأثنيات والطوائف والطبقات،)بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006(، ص 167.

[2] Cillian McGrattan, Memory: Politics and Identity: Haunted by History, (UK, Palgrave Macmillan , 2013), p. 10.

الوطنية 87% العراق و 92% لبنان، مما يؤكد شعورهم الوطني ورغبتهم في انتهاج االتعايش والتسامح إزاء الآخر وكذلك نسيان أحداث الماضي المؤلم.

5- إن الحديث عن الماضي في المجتمعات التي خرجت من حالة الصراع يتضمن جوانب سياسية وأخلاقية لا يمكن الفصل بينهما. إذ إن ديناميكيات الهوية تتعلق بالقيم؛ ولما كان المجتمع قد خرج من حالة صراع هوياتي فعندئذ يكون من الطبيعي الحديث حول القيم التي يراد إضفاؤها على المستقبل لتكريس حالة السلام عبر الثقة بالآخر وبناء هوية وطنية[1] . وعلى الرغم من أن العينتين عاشتا حالة الصراع الهوياتي. إلا أن الثقة بالآخر وفي الماضي المنقول من الآخر تعطي مؤشرات للتعافي والخروج من حالة الصدمة إلى النسيان وتجاوز ألآم الماضي. وما يؤكد هذه النتيجة أن مؤشرات الثقة في الاخر على الرغم من كونها مؤشرات نسبية إلا أنها ذات طبيعة ايجابية. فقد كشفت العينة العراقية أن هناك 13% لا تثق بالآخر مقابل 16% تثق بالآخر بشكل مطلق و71% تثق بالآخر نسبيا(إلى حدٍ ما). بمعنى أن هناك 87% تثق بالآخر (سواء بشكل مطلق أو نسبي)، وهذا يعطي مؤشرات ايجابية على الرغبة في العيش بسلام والاستعداد لتجاوز حالة الصراع خاصةً أن العينة العراقية مازالت تعاني من العنف الهوياتي سواء تلك التي يقوم بها تنظيم داعش الارهابي أو التي تقوم بها تموضوعات القوة والنفوذ للمجاميع المسلحة خارج إطار الدولة.

ولا يختلف الحال كثيراً في العينة اللبنانية، فقد أشارت بيانات الثقة في الآخر الى أن نسبة 45% تثق بالآخر بشكل مطلق و 45% تثق بالآخر نسبياً(إلى حدٍ ما)، بمعنى أن مجموعهما 90% مقابل 10% لا ثق بالآخر، وهو أيضا مؤشر على تعافي الحالة اللبنانية من أثار الصراع الهوياتي.

بالمقابل هذه الثقة بالآخر انعكست على الشعور بضرورة عدم تَمَيّز الهوية الفرعية (الدينية، المذهبية، القومية، وغيرها) عن هويات الآخرين في المجتمع. فقد رفض 66% من المستبينين العراقيين فكرة التَمَيّز عن هويات الآخرين و 21% ترفض التَمَيّز نسبيا(إلى حدٍ ما) مقابل 13% فقط تؤيد التَمَيّز في الحالة العراقية. وكذا الحال للعينة اللبنانية، فهناك 78% ترفض أن تتميز هويتها عن هويات الآخرين و 9% ترفض التَمَيّز نسبياً(إلى حدٍ ما) و 13% فقط تؤيد التَمَيّز. فضلا عن ذلك فإن هناك 83% و 78% في كل من العراق ولبنان تفضل أن يعيش في منطقتها أكثر من هوية واحدة. وهو ما يكشف بالضرورة عن كون المجتمعين العراقي واللبناني يعيشان في طور نسيان الموروث المسبِّب للصراع.

[1] Cillian McGrattan, op. cit, p.7-8.

6- تخضع الذاكرة للتسييس والأدلجة حين يتم تقديم رواية محددة عن الماضي تعبر عن التاريخ الرسمي الذي يعتنقه النظام السياسي ويفرضه قسراً على المجتمع، ويصبح بذلك الأساس للهوية المشتركة للمجتمع[1] ، وتوافقا مع ذلك كشفت العينتان أنه نتيجة للصراع بين الفرقاء السياسيين ولأسباب سياسية تم تسييس الذاكرة الهوياتية فهناك 87% و 97% في كل من العراق ولبنان يعتقدون أنه تم تسييس الذاكرة سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبي. كما أشرت العينتان 90% و 97% من العراق ولبنان أن النخب السياسية تستغل الذاكرة الهوياتية في الصراع السياسي، وهو ما انعكس على تناقص شرعية الحكومات القائمة ومؤسساتها الرسمية. إذ هناك 3% و 4% فقط في كل من العراق ولبنان يثقون بالمؤسسات الحكومية، فضلاً عن ذلك فإن هناك 4% و 1% فقط في كل من العراق ولبنان على التوالي يعتقدون أن المؤسسات الحكومية تحترم القانون. وهذا مؤشر خطير ينم عن عدم تمكن الحكومات القائمة ومؤسساتها الرسمية من تحقيق شرعيتها بنظر المجتمع، الأمر الذي يعني أن سياسات الحكومة لا تحظى بالقبول والتأييد، وهو ما يوحي أن الصراع الهوياتي الذي عانى منه المجتمع هو صراع ذو خلفية وأسباب سياسية بالدرجة الأساسية.

7- كشفت عينة الدراسة عن القدرة على التمييز بين ذاكرة النظام السياسي والذاكرة الوطنية 90% العراق و 96% لبنان، كما كشفت عن وجود رغبة كبيرة في بناء ذاكرة وطنية تضم كل الذاكرات الاجتماعية لكل الهويات الفرعية في المجتمع وتعبر عنها بشكل عادل بنسبة 96% في حالة العراق و 93% في حالة ولبنان، مما يؤيد بالضرورة كونهما يعيشان حالة من التعافي من الصراع الهوياتي؛ خاصةً وأن العينتين أشرتا استعداداً لنسيان الماضي المؤلم من أجلِ بناء ذاكرة وطنية 86% و 83% في كل من العراق ولبنان على التوالي. وهذا يعني أن هناك رغبة وموافقة على ضرورة هندسة الذاكرة الاجتماعية وتفكيك البنى التقليدية وإعادة تركيبها بما يتوافق مع بناء هوية وطنية جامعة. لذا نجد هناك رغبة قوية في بناء هوية وطنية تضم كل الهويات الفرعية (الدينية، المذهبية، القومية، وغيرها) 96% و 100% في كل من العراق ولبنان على التوالي.

وعلى الرغم من أن هندسة المجتمع مهمة تقوم بها الدولة إلا أن عينة الدراسة كشفت عن حالة وعي كبير ورغبة قوية في أن تقوم المؤسسات الوطنية بعملية إعادة هندسة الذاكرة الوطنية 96% العراق و 100% لبنان. كما كشفت عن وعي كبير بأن مهمة بناء ذاكرة وطنية وبناء هوية وطنية هي عملية إعادة تأهيل تستوجب تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية 96% العراق و 98% لبنان، وذلك لما توفره

[1] بول ريكور ، الذاكرة التاريخ النسيان، ترجمة: جورج زيناتي،)بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009(، ص 143.

التنشئة الاجتماعية من قاعدة للبنية الرمزية الوطنية التي يستند اليها النظام السياسي في تكوين الوحدة الوطنية والهوية الوطنية، كما كشفت الدراسة عن الرغبة في تغيير مناهج التربية والتعليم 93% العراق و 100% لبنان، وذلك لما للبيئة التعليمية –بما فيها من معلمين ومناهج دراسية وسياسات تعليمية وبنية تحتية– من دور أساسي في بلورة ذاكرة جماعية للمجتمع. إذ تشكل البيئة التعليمية قاعدة أساسية في تزويد المجتمع بالمعلومات حول التاريخ والماضي[*1]. كما كشفت عينة الدراسة عن الرغبة الكبيرة في التخلي عن الذاكرة المؤججة للصراع 93% العراق و 86% لبنان، فضلا عن ضرورة أن يتضمن الخطاب السياسي التركيز على بناء الإنسان والمستقبل 89% العراق 88% لبنان. وهذا ينم عن الوعي العالي لعينة الدراسة بضرورة عدم احتكار الفضاء العام لهوية معينة أو جهة معينة وأن يكون الفضاء العام متاحاً للجميع طالما أن الجميع يشتركون بالمواطنة، فللكل الحق بالتعبير شرط عدم الخروج عن مبادئ وقيم المواطنة. لذا كانت العينتان تريان أن ماضيهما ليس أكثر أهمية ولا أكثر صحة من ماضي الآخرين.

الخاتمة

في المجتمعات المنقسمة اجتماعياً ينبغي على سلطات الدولة أن تعمل على حل الخلافات المسببة لتلك الانقسامات وتجنيب المجتمع حالات الصراع أو تكرارها، وفي حالة عينة الدراسة(العراق ولبنان) أبدت رغبة كبيرة في السلام واستعداداً لتجاوز سلبيات الاجتماع المدني، وتأكيد رغبتها بسلام مجتمعي عبر تجاوز الذاكرة الموجة للصراع من خلال تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية وتغيير مناهج التربية والتعليم بحيث تعمل على رص الصف ووحدة المجتمع.

إلا أن المشكلة لم تكن في المجتمع بالدرجة الأساس، على الرغم من أنه كان أداةً استخدمت في الصراع. بل إن المشكلة تكمن في الجهاز الحكومي الرسمي في كلا البلدين، لأنه فاقد للشرعية السياسية في نظر المجتمع وهذا لا يؤهله لبناء ذاكرة وطنية. وهذا يستوجب من النظام السياسي أن يعمل على إصلاح منظومة العمل السياسي كلها من ايدولوجيا وأحزاب سياسية ومنظومات عمل سلوكية وغيرها. إذ

[*1]) ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الامريكية عام 2006 بينت أن معلومات الطلاب حول الحرب الاهلية الامريكية كانت 55% من المناهج الدراسية و30% من المعلمين (أي إن البيئة التعليمية تسهم بـ 85% من معلوماتهم)؛ وأن معلوماتهم حول الحرب العالمية الثانية كانت 48% من المناهج الدراسية و29% من المعلمين (أي إن البيئة التعليمية تسهم بـ 77% من معلوماتهم) لمزيد من التفاصيل يُنظر:

Henry L. Roediger III et al. “The Role of Repeated Retrieval in Shaping Collective Memory”, In: Pascal Boyer and James V. Wertsch (Eds), op. cit, p 143-142 .

إن الأحزاب السياسة في كِلا البلدين هي أحزاب هوياتية قائمة على أسس انقسامية طائفية– مذهبية – قومية، لذا فإن إصلاح منظومة العمل السياسي ضروري جداً لتمكين مؤسسات الدولة الرسمية من إصدار استجابات متسارعة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع، لتزيد بذلك من ثقة المجتمع بمؤسسات النظام السياسي ومن ثم ارتفاع مؤشر شرعيته. لأن ارتفاع مؤشر الشرعية في نظر المجتمع يعني أن النظام السياسي ومؤسساته الرسمية ستحضى بتأييد مجتمعي، وستكون قادرة على وضع الخطط اللازمة لتجاوز حالة الانقسام المجتمعي والتعايش والثقة بالآخر، ومن ثم الوصول لمرحلة تأسيس الذاكرة الوطنية.

وختاماً توصلت الدراسة الى جملة توصيات أهمها ما يأتي:

أولا: أن تعمل مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات صنع السياسات العامة في كلا البلدين على إصلاح منظومتها الخاصة برسم وتنفيذ السياسات العامة، وضرورة إصدار استجابات متسارعة لتلبية حاجات ومتطلبات مجتمعاتها لينعكس ذلك على تحسن أداء النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وارتفاع مؤشر شرعيته السياسية. إذ مازالت تلك المؤسسات غير قادرة على إصدار تلك الاستجابات المتسارعة وهو ما فاقم من تناقص شرعية نظمها السياسية.

ثانيا: للحفاظ على حالة السلام المتحقق وتجاوز حالة الصراع ينبغي على الحكومات خصوصاً في العراق أن تعمل على تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية بشكل صحيح وصولا للمصالحة المجتمعية، وبصفة خاصة أن مؤسسات الدولة لم تعمل على تطبيق تلك المبادئ بشكل سليم. فلم يزل الضحايا يعانون من آلآم الانتهاكات التي تعرضوا لها ولم يستطيعوا تجاوزها(إبان فترة العنف الهوياتي قبل 2014 أو فترة الأعمال الإرهابية بعد 2014 واحتلال داعش لبعض المدن العراقية وما رافقها من انتهاكات لحقوق الانسان سواء قبل عمليات التحرير أو أثنائها أو بعدها). فضلاً عن ذلك فإن هناك عشرات الآلاف من الضحايا الذين لم يحصلوا على التعويض المناسب عن الأضرار التي لحقتهم سواء من جراء العمليات الإرهابية أم من جراء العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. لذا فإن تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية بشكل سليم يسهم في رفع مؤشرات المصالحة المجتمعية التي ستنعكس على ارتفاع مؤشر الثقة بالآخر مستقبلا.

ثالثا: على المؤسسات الحكومية أن تنتهج سياسة وطنية تشاركية تعمل على إصلاح مناهج التربية والتعليم بما يعزز تجاوز الانقسام والصراع ويعمل على إعادة اللحمة المجتمعية بالشكل الذي يُسهم في بناء ذاكرة وطنية. إذ إن لمناهج التربية والتعليم أثر كبير في شحذ المعلومات ونقل التاريخ الى المجتمع عبر البيئة التعليمية بما تحتويه من مناهج دراسية ومعلمين وسياسات تعليمية وبنى تحتية تُسهم في

ترسيخ الاستقرار عبر التركيز على التعليم الاندماجي ونبذ التعليم الانقسامي من ناحية، وعبر التركيز على احترام القانون والتربية على قيم المواطنة واحترام وقبول الآخر، فضلاً عن التركيز على الوفاق الاجتماعي الوطني ونبذ التفرقة والصراع من ناحية ثانية؛ وبما يعزز قيم الوطن الواحد والمصير المشترك. إذ مازالت مناهج التربية والتعليم وعموم البيئة التعليمية غير قادرة على الاسهام في بناء الذاكرة الوطنية، بسبب اعتمادها على التعليم التلقيني دون التحليلي من ناحية؛ وافتقارها لأساليب وأدوات التعليم الاندماجي من ناحية ثانية، وفقدان أدوات التربية على المواطنة والتعليم من أجلِ المواطنة من ناحية ثالثة.

رابعا: أن تعمل المؤسسات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني المستقلة على تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية عبر تغيير النمط الثقافي السائد في المجتمع وتحويله إلى نمط ثقافة تشاركية. إذ مازالت انماط الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع (في المجتمع العراقي مثلاً) هي السائدة مما يسهم في ترسيخ بنى النظام التقليدي وأُطره الاجتماعية وهو ما يعرقل وجود ذاكرة وطنية.

خامسا: أن تحرص المؤسسات الرسمية على توجيه وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي، عبر بث الوعي الوطني بما يعزز اللحمة الاجتماعية الوطنية ويتجاوز حالة الاختلاف. وهو ما يسهم في زيادة الثقة بالآخر ويرفع مؤشرات السلم المجتمعي وبناء ذاكرة وطنية مستقبلا. لاسيما وأن الذاكرة التاريخية لِكِلا المجتمعين تشتمل على محطات التوافق والوفاق الوطني والسلم المجتمعي؛ وأن حالة الصراع والاقتتال هي حالة شاذة في تاريخ المجتمعين، فهي وإن تكررت في أكثر من مناسبة فإنها تكررت بدواعي وأهداف سياسية وليست مجتمعية، وهي تظهر في حالات التأزم والصراع السياسي على المصالح والنفوذ. بيد أن المشكلة أن تلك الوسائل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي بعيدة عن التوجيه الإيجابي في كثير من الأحيان؛ إذ أضحت وسائل تفرقة وهدم للنسيج المجتمعي أكثر منها وسائل لتعزيز اللحمة الوطنية، نتيجة لغياب الوعي الوطني في تحويل هذه الوسائل نحو بناء الوحدة الوطنية.